نموذج محاسبى مقترح للقياس والافصاح عن اثر الشمول المالى للخدمات الماليه المصرفيه على الاستقرار المالى فى البنوك التجارية المصريه
(دراسه ميدانيه)

د/ وليد حمدي الحسيني يونس
مدرس المحاسبة والمراجعة بمعهد رايه العالي
للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

ملخص الدراسه :

استهدفت الدراسه تقديم نموذج محاسبى مقترح للقياس والافصاح عن أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في البنوك التجارية المصرية ، ويندرج من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

١- اختبار أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية.
٢- اختبار أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك التجارية المصرية.
٣- اختبار أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية.
٤- اختبار أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك التجارية المصرية.

ولتحقيق الأهداف السابقة قامت الباحث بإجراء دراسة ميدانيه علي البنوك التجارية المصرية في الفترة من ٢٠١٦ م حتى الى ٢٠٢٠ م ، وتوصل الباحث إلي أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي علي الاستقرار المالي والاستثمارات في البنوك التجارية المصرية، بالإضافة إلي أنه يوجد أثر للاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية، كما أنه يمكن اعتبار الاستقرار المالي متغير وسيط بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك التجارية المصرية.

كلمات المفتاحيه : الاستقرار المالى ، الشمول المالى ، الاستثمارات ، الخدمات الماليه .

A proposed accounting model for measuring and disclosing the impact of financial inclusion for banking financial services on financial stability in Egyptian commercial banks (Empirical Study)

Abstract:

The aim of the research was to identify the effect of financial stability as an intermediate variable on the relationship between financial inclusion and investments in Egyptian banks. A number of sub-goals fall under this main objective:

1 - Test the impact of financial inclusion on investments in Egyptian banks.

2- Examining the impact of financial inclusion on financial stability in banks.

3 - Test the impact of financial stability on investments in Egyptian banks.

4- Examining the effect of financial stability as an intermediary variable on the relationship between financial inclusion and investments in Egyptian banks.

In order to achieve the previous objectives, the researcher conducted an empirical study on the Egyptian banks in the period from 2016 to 2020. The researcher concluded that there is a significant effect of the financial inclusion on the financial

stability and investments in Egyptian banks, in addition to the impact of financial stability on investments in Egyptian banks, financial stability can also be seen as a mediating variable between financial inclusion and investments in Egyptian banks, and mediation is complete.

Key Words: Financial stability, financial inclusion, Investments, Financial Services.

١. مشكلة الدراسه :

يعد القطاع المصرفي من القطاعات الهامة التي تؤدي دوراً مهماً في النشاط المالى ، وهو من أسرع القطاعات استجابة للمتغيرات سواء الدولية أو المحلية، وشهدت المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها، وطرق توفيرها، وانتشار خدماتها، وتسهيل الوصول إليها، وبالتالي ظهرت العديد من المنتجات المالية المبتكرة والمتقدمة، والتي تتطلب معرفة، وثقافة مالية عالية، وقدرة علي إدارة مخاطر استخدامها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلي التثقيف المالي بالأخص للسكان من فئات الدخل الدنيا، والمستثمرين الصغار لتعريفهم بالمكاسب والمخاطر للمنتجات والخدمات المالية الجديدة، وكيفية اختيار، واستخدام، وإدارة التمويل الذي تحتاجه الأسر محدودة الدخل والمنشآت الصغيرة والمتوسطة بفعالية، وذلك بسبب أن تحسين نوعية الخدمات المالية، وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها يعمل علي نشر المساواة في الفرص، وتعزيز الحالة المالية للفقراء، وتوفير الخدمات المصرفية للسكان المستبعدين (Iqbal & Sami , 2017).

ولذلك زاد الاهتمام عالمياً بتحقيق الشمول المالي خاصة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ من خلال تنفيذ سياسات يتم من خلالها تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلي الخدمات المالية، وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، وحث مزودي المنتجات والخدمات المالية علي توفير خدمات متنوعة ومبتكرة بتكلفة منخفضة مناسبة للفقراء، وتبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في

أجندة التنمية الاقتصادية والمالية (Bernadett, 2020)، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية، وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل محاربة الفقر وتعزيز الرخاء (Viswanathan, & Varghese 2018)، وفي عام ٢٠١٣ أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي علي أنظمة الدفع، ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية (مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء C-GAP، ومؤسسة التمويل الدولية IFC) برامج تعمل علي تحقيق الشمول المالي باعتباره عملية ضمان الوصول إلي المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاج إليها جميع الفئات، وبصفة خاصة الفئات المهمشة بتكلفة معقولة، وبطريقة عادلة وشفافة، مما يؤثر علي النمو الاقتصادي في أي بلد (Sajuyigbe , 2017).

ولأن البنوك تشكل عصب النظام المالي المصرفي لذلك يجب الحفاظ علي استقرارها، وسلامتها المالية، وثقة المودعين بها خصوصاً في ظل الأزمات المالية، ولذلك ظهر مصطلح الاستقرار المالي نتيجة لتوالي الأزمات المالية التي عصفت باقتصاديات الدول العالمية النامية والمتقدمة علي حد سواء مع تباين تأثيرها من بلد لأخر، حيث يرتبط الاستقرار المالي ارتباطاً وثيقاً بمقدار الثقة في قدرة السياسات الاقتصادية، والنظام المالي في أي بلد علي كيفية التعامل مع الأزمات المالية، ومجابهتها، والحد من آثارها، ويت ضمن الحفاظ علي الاستقرار المالي العمل علي تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف علي ممارسات المؤسسات المالية، وضمان عدم تعثرها، وذلك لحماية النظام المالي ككل، إذ أن حدوث أي اختلالات في القطاع المالي تجعله غير قادر علي مواجهة الصدمات (علي، ٢٠١٨)، وفي عام ٢٠٠٥ أصدر صندوق النقد الدولي دليل السلامة المالية، والذي يحتوي علي مجموعة من المؤشرات لتقييم مدي صلابة واستقرار النظام المالي والمصرفي، وتساعد علي تقييم مدي قابلية القطاع المصرفي للتأثر بالأزمات، وتحتوي علي مؤشرات اقتصادية كلية وجزئية ومؤشرات نوعية في القطاع المصرفي، والتي يمكنها إنذار صناع

السياسات بالتحديات المحتملة في القطاع المالي، إذ أصبحت النظم المالية أكثر تداخلاً وأكثر تعقيداُ بزيادة الأدوات المالية، وتنوع الأنشطة، وانتقال المخاطر (الشكرجي، الشرابي، ٢٠١٧).

ونظراً لأن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث أنه من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية، ولذلك فقد أولي البنك المركزي المصري اهتماماً بسياسات واستراتيجيات الشمول المالي آخذاً علي عاتقة مسئولية تعزيز الشمول المالي، وتنسيق الجهود الوطنية الرامية إلي تحقيقه إدراكاً للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي بصورة خاصة، وتحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة تماشياً مع طرح الحكومة المصرية لاستراتيجية التنمية المستدامة، رؤية مصر ٢٠٣٠(البنك المركزي المصري، ٢٠٢١).

إن تعزيز الشمول المالي يساهم في تحسين وصول الخدمات المالية لعدد أكبر من الأفراد والمنشآت، ويتم على جانبين هما :

- ✓ الجانب الأول: في عرض الخدمات المالية عن طريق التوسع في الخدمات المالية المبتكرة وجذب المزيد من التحويلات المالية.
- ✓ والجانب الثاني: في الطلب على الخدمات المالية من خلال تبني استراتيجيات قومية للتثقيف المالي، وبما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات وتذليل العديد من الصعوبات المترتبة على هذا النقص، وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وما له من أثر إيجابي في دمج القطاع غير الرسمي ضمن القطاع الرسمي وتيسير الحصول على التمويل، مما سيترتب عليه زيادة الاستقرار المالي، وبالتالي تحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، وسينعكس ذلك علي زيادة الاستثمارات في البنوك، ومن هنا تتمثل مشكلة البحث في التعرف علي أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في

البنوك المصرية، وبناء نموذج محاسبى مقترح لتحديد اثر الشمول المالى على الاستقرار المالى فى البنوك التجاريه المصريه .

٢. أهداف الدراسه :

يتمثل الهدف العام للدراسه في تقديم نموذج محاسبى مقترح للقياس والافصاح عن أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في البنوك المصرية، وبيان تاثيرة على معدلات الاداء المصرفى بالبنوك التجاريه المصريه فى ضوء مقررات بازل ٣ كمعايير تنظيميه دوليه وتعليمات البنك المركزى كسلطه اشرافيه ورقابيه ومعايير التقارير الماليه الدوليه IFRS ، بشان تفعيل متطلبات الشمول المالى من خلال تقديم دراسه ميدانيه للبنوك التجاريه المصريه ، ويندرج من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

١- تحديد طبيعه ومحددات واهميه الشمول المالى ، والتعرف على اهم مؤشرات قياسه واليات الافصاح عنه فى ضوء المعايير التنظيميه بازل ٣ والمحاسبيه IFRS.
٢- اختبار أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.
٣- اختبار أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية.
٤- اختبار أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.
٥- اختبار أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية.
٦- تقديم قائمه للافصاح عن معلومات الشمول المالى فى ضوء المعايير المحاسبيه IFRS وتعليمات البنك المركزى ومقررات لجنه بازل ٣.
٧- تقديم نموذج محاسبى مقترح للقياس والافصاح عن اثر الشمول المالى للخدمات الماليه المصرفيه على الاستقرار المالى بالبنوك التجاريه المصريه

٣. فروض الدراسه :

فى ضوء تساؤلات الدراسه وسعيا نحو تحقيق اهدافه ، يمكن صياغة فرضيات الدراسة علي شكل فرضيات عدمية علي النحو التالي:

- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.
- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية.
- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية.
- ❖ لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية.

٤. أهمية الدراسه :

تتبع أهمية البحث من النقاط التالية:

١- أهمية الشمول المالي: حيث أصبح محور اهتمام الحكومات والبنوك المركزيه لتعزيز الشمول المالى لما له من اثار ايجابيه تهدف الى تحسين ربحيه المؤسسات الماليه والمصرفيه على المستوى الجزئى ، وكذلك تحقيق التنميه الاقتصاديه والاستقرار المالى على المستوى الكلى ، والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، خاصة أنه تبين أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي، والنمو الاقتصادي للدول.

٢- أهمية تحقيق الاستقرار المالي: حيث أصبح الاستقرار المالي سلعة عامة، وذلك لأنه يحتل الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل الكثير من الأكاديميين والمختصين والأفراد علي المستوي العالمي، فضلاً عن التكاليف والعناء التي أصبحت تتكبدها اقتصاديات ومؤسسات الدول بسبب تكرار موجات عدم الاستقرار المالي.

٣- أهمية القطاع المصرفي لما له من دور حيوي ومؤثر في تعزيز الشمول المالي ، وفي دعم الاستقرار المالي، مما يؤثر على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل، والوصول إلى الأفراد والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، هذا بالإضافة إلى تحقيق المصلحة العامة التي

تتعلق بخلق فرص عمل، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة.

٤- تعزيز قدرة المحاسبين والمراجعين على قياس التغيرات التى تطرا على النفقات والايرادات ، والاصول والالتزامات نتيجه قيام البنوك التجاريه بتفعيل متطلبات الشمول المالى ، واليات الافصاح عنها ، ومنهجيه احكام الرقابه عليها ومراجعتها.

٥- تزايد اهتمام الدوله بالخدمات الماليه الرقميه ، وتوجيه الدعم نحو فتح الاسواق امام تلك التكنولوجيا باعتبارها احد الركائز الرئيسيه لتعميق مفهوم الشمول المالى.

٦- تقديم الضوابط والاطر المنهجيه للقياس والافصاح عن ركائز الشمول المالى وانعكاساتها على معدلات الاداء المصرفى.

٧- يمكن لهذه الدراسة أن تساهم في تقييم أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك المصرية، وذلك لأن هناك ندرة في الدراسات العربية التي تناولت هذه العلاقة (علي مدي علم الباحث)، وفي حالة تحقق ذلك فإن الباحث يتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تحسين إدراك البنوك لأهمية الشمول المالي، ودوره في تعزيز الاستقرار المالي للبنوك، مما سيؤثر علي أداء البنوك وبصفة خاصة الاستثمارات.

٥. حدود الدراسه :

يتمثل مجتمع البحث في جميع البنوك المصرية المسجلة في البنك المركزي المصري في الفترة من ٢٠١٦ م – ٢٠٢٠ م ، وتحليل البيانات الخاصه بمتغيرات الدراسه للبنوك التجاريه محل الدراسه ، وذلك من خلال سلسله زمنيه مكونه من خمس سنوات من عام ٢٠١٦م وحتى ٢٠٢٠ م وذلك من واقع التقارير الماليه للبنوك المسجله فى البنك المركزى المصرى.

٦. منهج الدراسه :

وفقاً لطبيعة مشكلة البحث وأهدافه فسوف يتم تقسيم البحث إلى جزئين هما :

- الجزء الأول: إطار نظرى إستقرائى إنتقادى، حيث سيتم التعرض لأهم المصادر العلمية التى تناولت مجال البحث ، وصولاً إلى الإطار المفاهيمى والأهداف والفوائد ومراحل تطبيقها.
- الجزء الثانى: يتناول الدراسة الميدانيه ونتائجها من خلال إختبار فروض البحث بإستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة ، ثم تحليل وإستقراء نتائج تلك الدراسة ، وفى النهاية سوف يقوم الباحث بعرض ما انتهى إليه البحث من نتائج ، وما توصل إليه من توصيات ، واقتراح دراسات وبحوث مستقبلية ذات صلة لكى تكون إستكمالاً وإمتداداً لموضوع الدراسه .

٧. خطة الدراسه :

انطلاقاً من مشكلة الدراسه، وتحقيقاً لأهدافه، وبعد عرض الإطار العام للدراسه تم تقسيم الدراسه الى المباحث التالية:

المبحث الاول : الدراسات السابقه .

المبحث الثانى : الاطار النظرى للدراسه .

المبحث الثالث : الدراسه الميدانيه لاختبار فروض الدراسه .

النتائج والتوصيات

مجالات الدراسات المستقبلية.

قائمة المراجع.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

تناول هذا المبحث بعض الدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات الدراسة فتناول بعضها أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي، وتناول البعض الآخر أثر الاستقرار المالي علي الأداء المالي في البنوك، وذلك علي النحو التالي:

١-دراسة (Garcia, 2016): استهدفت الدراسة اختبار العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، ولتحقيق ما سبق قام الباحث بدراسة تحليلية عن طريق القيام بمراجعة شاملة للأدبيات التي تناولت العلاقة بين هاتين الظاهرتين الماليتين، وتم التوصل إلي الآتي:

- الشمول المالي أصبح له أولوية متزايدة لصانعي السياسة، وذلك بسبب التأثير المحتمل علي النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.
- أن وجود قاعدة أكثر تنوعاً من الودائع يؤدي إلي مرونة في النظام المالي، مما يؤثر علي الاستقرار المالي.
- أن التدابير التي تضمن الاستقرار المالي يمكن أن تكون عائق في عملية الشمول المالي، ولذلك من المهم تحديد نوع التدابير في حالات معينة من الشمول المالي، بدلاً من تطبيق التدابير المتبعة تلقائياً في وقت الأزمات المالية.
- من الأفضل تعزيز الشمول المالي من خلال التنظيمات التي تؤدي إلي القضاء علي عيوب السوق، بدلاً من تخفيض معايير الفحص، والمراقبة التي يمكن أن يكون لها آثار سلبية للغاية علي الاستقرار المالي.

٢- دراسة (Barra & Zotti, 2017): استهدف البحث أمرين هما :

- ✓ الأول: دراسة العلاقة بين أداء البنوك والاستقرار المالي.
- ✓ الثاني: اختبار تأثير قوة السوق علي أداء البنوك والاستقرار المالي في البنوك، ولتحقيق ما سبق تم إجراء دراسة اختبارية علي البنوك الإيطالية، وتم تجميع البيانات من القوائم المالية للبنوك في الفترة من ٢٠٠١ – ٢٠١٤، كما تم تقسيم البنوك إلي بنوك تعاونية وبنوك غير تعاونية، وبناء علي الحجم تم تقسيم البنوك

إلي (بنوك أساسية - كبيرة – متوسطة – صغيرة – وثانوية)، وتم استخدام مؤشر Z-score لقياس الاستقرار المالي، وقوة السوق تم قياسها بحصة البنك السوقية علي أساس (القروض، الودائع، والأصول)، وأوضحت نتائج الدراسة ما يلي:

- ❖ أن هناك علاقة موجبة بين أداء البنوك والاستقرار المالي في البنوك.
- ❖ أن التمركز له تأثير سلبي علي الاستقرار المالي في البنوك.
- ❖ أن المنافسة في القطاع المصرفي لها تأثير سلبي علي الاستقرار المالي في البنوك.

٣-قدمت دراسه (Ahmed et al , 2017) تحليل للعلاقه بين تطبيق سياسات لشمول المالى وتحقيق الاستقرار المالى للبنوك التجاريه التى تعد الركيزه الاساسيه لتنفيذ هذة السياسات ، ومن خلال فحص عدد ٢٦٠٠ بنك خلال الفتره من ٢٠٠٤م حتى عام ٢٠١٢م ، وكشفت الدراسه عن وجود علاقه طرديه بين قيام البنوك بتنفيذ استراتيجيات وسياسات الشمول المالى وبين تحقيق معدلات اداء تضمن نجاحها واستقرار القطاع المصرفى ككل، كما اكدت الدراسه على وجود تاثير ايجابى لهذة العلاقه فى البنوك التى تقدم خدماتها بشكل جيد وتكلفه اقل ، وتسعى دائما الى التوسع فى خدمه عملائها ، وقد اوصت الدراسه باهميه قيام البنوك بتعزيز الشمول المالى ليس لتحقيق اهداف التنميه الماليه والاقتصاديه فحسب وانما لتحقيق معدلات ربحيه اعلى تضمن استمراريتها وتحافظ على الاستقرار المالى بالقطاع المصرفى ككل .

٤-سعت دراسه (السيد، محمد، ٢٠١٨) الى تحليل فرص ومخاطر التكنولوجيا الماليه باستخدام تحليل (SWOT analysis) ، والكشف عن اهم مؤشرات قياس التكنولوجيا الماليه وعلاقتها بمحددات الشمول المالى سعيا نحو استخلاص اهم محاور الاستفاده من فرص التكنولوجيا الماليه فى القطاع المالى المصرى ، وخلصت الدراسه الى ان الاسواق الصغيره تعانى من نقص فى الخدمات الماليه واستخدام ابتكارات التكنولوجيا الماليه ، حيث ان البنوك المصريه ابدت اهتماما بالمدفوعات غير النقديه والتحويل المالى الا انها ما زالت محدودة حتى الان على

الرغم من اتخاذ العديد من الاصلاحات التنظيميه والاستقرار المالى والعدد الكبير من العملاء غير المتعاملين مع البنوك تمثل فرصه حقيقيه لريادة عمليه نشر الخدمات الماليه .

٥-استهدفت دراسه (Kumar , 2018) بيان اوجه الاختلاف بين الشمول المالى والاستبعاد المالى حيث يشير مفهوم الشمول المالى الى تقديم الخدمات المصرفيه بتكلفه معقوله لمجموعات واسعه من المجموعات المهمشه ذات الدخل المنخفض ، ويمكن ابراز اهم محددات الشمول المالى بالقطاع المصرفى بكل من (عدد الفروع ، عدد حسابات الائتمان ، مبالغ الائتمان غير المسددة، عدد حسابات الايداع ، مبالغ الايداعات ، عدد الموظفين)، بينما يشير الاستبعاد المالى الى الخدمات المصرفيه المرفوضه او التى يتجاهلها الجمهور حيث تعانى الشركات الصغيره والمتوسطه من ارتفاع تكاليف التعامل النقدى والتاخير فى التحويلات الماليه التى تدفعها الى الاستبعاد الاجتماعى والمالى ، واكدت الدراسه على اهميه تبنى الحكومات والمؤسسات الماليه مفهوم الشمول المالى التى تقدمه مع ضروره وجود اطار تنظيمى ومحاسبى واشرافى يضمن نجاح سياسات الشمول المالى .

٦-دراسة (Dienillah & Lukytawati, 2018) استهدفت الدراسه الى قياس مؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي، ومقارنتها بين الدول اعتماداً علي مستويات الدخل، وتحليل أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في ١٩ دولة خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٤، وتم الحصول علي بيانات لأقل خمس دول في الدخل، وخمس دول متوسطي الدخل، وتسعة دول فوق المتوسط، وأعلي خمس دول في الدخل، وتم تجميع البيانات من البنك العالمي، وقاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، وتم قياس الشمول المالي بعدد حسابات الودائع لكل ١٠٠٠ شخص ، وإجمالي القروض والودائع إلي الناتج المحلي، وعدد الفروع لكل بنك تجاري لكل ١٠٠٠٠٠ شخص، وتم قياس مؤشر الاستقرار المالي ب ١٨ مؤشر فرعي، وأوضحت نتائج الدراسة الآتي:

- ❖ أن الدول ذات الدخل المرتفع لديها مستويات مرتفعة من الشمول المالي عن الدول ذات الدخل المنخفض، والمتوسط.
- ❖ أن الدول ذات الدخل المرتفع لديها مستويات مرتفعة من الاستقرار المالي مقارنة بالدول ذات الدخل المنخفض، وذلك بسبب القيم الرأسمالية المرتفعة في الأسواق المالية، والتمركز المرتفع في القطاع البنكي، ومعدلات التضخم المنخفضة.
- ❖ أن الشمول المالي له تأثير إيجابي، ولكن ليس معنوي علي الاستقرار المالي في الدول ذات الدخل المنخفض.
- ❖ أن الشمول المالي في الدول ذات الدخل المتوسط، والمرتفع له تأثير إيجابي معنوي علي الاستقرار المالي، وذلك بسبب أنه كلما زاد الشمول المالي أدي ذلك إلي تقوية قاعدة الودائع التي يمكن أن تستخدم لتحسين عملية الوساطة للبنوك.

٧- دراسة (Siddik & Kabiraj, 2018): استهدفت الدراسة اختبار ما إذا كان الشمول المالي يساهم في تعزيز الاستقرار المالي، ولتحقيق ما سبق قام الباحثان بإجراء دراسة اختبارية، وتم تجميع البيانات من قاعدة بيانات التنمية المالية العالمية GFDD، مسح صندوق النقد الدولي، قاعدة FAS، والتي تحتوي علي بيانات المؤسسات المالية (البنوك، شركات التأمين)، بالإضافة إلي الشركات الصغيرة والمتوسطة، وتم تجميع البيانات من الفترة ٢٠٠١-٢٠١٣، كما تم قياس المتغير التابع (الاستقرار المالي) بمؤشر Z-score كما تم قياس المتغير المستقل (الشمول المالي) بعدد المقترضين من الشركات الصغيرة والمتوسطة إلي إجمالي المقترضين، نسبة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة إلي إجمالي القروض، بالإضافة إلي مجموعة من المتغيرات الضابطة (نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلي الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الأصول السائلة إلي إجمالي الودائع، حجم القطاع المالي، سعر الفائدة الحقيقي، وتأثير الأزمة المالية العالمية)، وتوصلت نتائج الدراسة الاختبارية إلي الآتي:

- ❖ الشمول المالي له تأثير إيجابي معنوي علي الاستقرار المالي.

- ❖ لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، نسبة الأصول السائلة إلي الودائع، وسعر الفائدة الحقيقي تأثير علي الاستقرار المالي.
- ❖ نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يقلل من الاستقرار المالي.

٨- وقد كشفت دراسه (عبد المتعال ، ٢٠١٨) عن دور نظم المعلومات المحاسبيه وتكنولوجيا المعلومات فى تفعيل متطلبات الشمول المالى فى اطار رؤيه مصر المستقبليه ٢٠٣٠م ، واعتمدت الدراسه بشكل رئيسى على المنهج الوصفى التحليلى، وخلصت الدراسه الى وجود علاقه ذات دلاله معنويه بين استخدام نظم المعلومات المحاسبيه وتكنولوجيا المعلومات وبين تفعيل متطلبات الشمول المالى ، وذلك بالارتكاز على كل من (كفاءة استخدام تكنولوجيا المعلومات، ودقه المعلومات المحاسبيه المستخدمه ، ومدى ملائمه البرامج والادوات المستخدمه فى تقديم خدمات الشمول المالى ، وكذلك معرفه وثقافه مستخدمى خدمات الشمول المالى .

٩-دراسة (Musau, 2018): استهدفت الدراسة بشكل عام اختبار أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك التجارية في كينيا، بالإضافة إلي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

- ❖ اختبار أثر تفرع البنوك علي الاستقرار المالي في البنوك.
- ❖ اختبار أثر إمكانية الوصول علي الاستقرار المالي في البنوك.
- ❖ اختبار أثر استخدام الخدمات المصرفية علي الاستقرار المالي في البنوك.
- ❖ اختبار أثر بيئة التشغيل كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول، والاستقرار المالي في البنوك.
- ❖ اختبار أثر القدرة التنافسية للبنوك كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول، والاستقرار المالي في البنوك.

لتحقيق ما سبق قام الباحث بإجراء دراسة اختبارية علي ٤١ بنكاً كينياً خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٥، وتم استخدام المؤشرات التالية (التفرع، إمكانية الوصول، والاستخدامات) لقياس الشمول المالي، كما تم استخدام المؤشرات التالية (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر الإعسار) لقياس الاستقرار المالي، وتم قياس بيئة

التشغيل بمعدل التضخم السنوي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، كما تم قياس القدرة التنافسية بحصة البنك السوقية، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج، وهي:

- ❖ أن الشمول المالي له تأثير علي الاستقرار المالي في البنوك الكينية.
- ❖ أن تفرع البنوك من خلال (ماكينات الصرف الآلي، الوكيل البنكي، والخدمات المصرفية عبر الانترنت) قد زاد أثناء فترة الدراسة، بالإضافة إلي تأثيره علي الاستقرار المالي للبنوك من حيث الحد من مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر الإعسار.
- ❖ أن إمكانية الوصول من خلال (زيادة عدد حسابات الودائع، حسابات القروض، حسابات الهاتف المحمول من خلال التمويل الرقمي) قد زاد خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلي تأثيره علي الاستقرار المالي في البنوك التجارية الكينية.
- ❖ أن الاستخدام المصرفي يعد بعداً هاماً من الشمول المالي، مما يعزز من الاستقرار المالي للبنوك.
- ❖ أن بيئة التشغيل كمتغير وسيط تؤثر علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي في البنوك التجارية الكينية.
- ❖ أن القدرة التنافسية كمتغير وسيط تؤثر علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي في البنوك التجارية الكينية.

١٠- كشفت دراسه (عثمان، صالح، ٢٠١٨) عن تاثير تطبيق سياسات الشمول المالى على الاستقرار المالى للبنك من خلال تحسين معدلات الاداء ، حيث قامت الدراسه بفحص تاثير التوسع فى تمويل الافراد (تمويل عقارى ، شخصى ، بطاقات ائتمانيه) كاحد استراتيجيات الشمول المالى للبنك ، والذى تم التعبير عنه بنسبه الديون غير المنتظمه الى اجمالى الديون، وكذلك نسبه الرافعه الماليه (اجمالى الالتزامات \اجمالى الاصول) ، وتمثلت عينه الدراسه فى ٥ بنوك تجاريه متداوله فى البورصه المصريه ومن خلال تحليل البيانات الخاصه بها عن الربع الاول لعامى ٢٠١٧ م و٢٠١٨م ، توصلت الدراسه الى

وجود علاقه ذات دلاله معنويه بين تطبيق سياسات الشمول المالى وتحقيق الاستقرار المالى للبنك .

١١- تناولت دراسه (عطيه، ٢٠١٨) تفعيل متطلبات الشمول المالى من خلال استخدام الحوسبه السحابيه وتاثير ذلك محاسبيا ، حيث استهدفت الدراسه بيان الاطار المفاهيمى للشمول المالى ودوره فى تحقيق التنميه الاقتصاديه والاستقرار المالى من جهه وتحسين الاداء المصرفى من جهه اخرى ، واكدت الدراسه على ضروره تعزيز الشمول المالى من خلال استخدام الحوسبه السحابيه التى تدعم الخدمات الماليه فى كافه المجالات ولكافه الافراد والمؤسسات باعتبارها احد تقنيات تكنولوجيا المعلومات ، وخلصت الدراسه الى العديد من النتائج اهمها وجود تاثير مباشر لتفعيل متطلبات الشمول المالى باستخدام الحوسبه السحابيه على مقومات النظام المحاسبى ، وخاصه فيما يتعلق بضروره انشاء قواعد بيانات شامله تتضمن سجلات البيانات الائتمانيه التاريخيه للافراد والمؤسسات الصغيره والمتوسطه من خلال منصات الاراض المتوفره فى السوق مثل الاقراض وتمويل التجاره عبر الانترنت .

١٢- تناولت دراسه (ابراهيم، الصعيدى، ٢٠١٨) اثر مقررات بازل ٣ على قيمه البنك لتعزيز استقرار الشمول المالى ، وذلك من خلال الكشف عن الاثار المترتبه على التطبيق التدريجى لمقررات بازل ٣ (راس المال ، الربحيه ، السيوله، والمخاطر) على قيمه البنك مع توضيح العلاقات المتداخله بين مقررات بازل ٣ ومتطلبات الشمول المالى ، وقامت الدراسه بالتطبيق على عينه من البنوك المصريه قوامها ١٣ بنك ، وتمثلت فترة الدراسه من عام ٢٠١٢م الى ٢٠١٧م ، وخلصت الدراسه الى العديد من النتائج اهمها وجود تاثير ذو دلاله احصائيه لمقررات بازل ٣ على قيمه البنك مقاسه بمؤشر (Tobin Q) ، فى حين لا يوجد تاثير ذو دلاله احصائيه لمقررات بازل ٣ على القيمه السوقيه للبنك ، وكذلك وجود علاقه عكسيه لمعيار كفايه راس المال ونسبه الاصول السائله الى اجمالى الاصول على قيمه البنك ، واخيرا اهميه تعزيز الشمول المالى وفقا لمتطلبات بازل ٣ ودوره فى تعظيم قيمه البنك .

١٣- تناولت دراسه (Yao et al , 2018) : تحديد تاثيرات الابتكارات التكنولوجيه للدفع كمرتكز لتعزيز الشمول المالى على اداء البنوك التجاريه ، كما تم تناول تاثير التكنولوجيا الماليه على تطور الصناعه المصرفيه لتوضيح ما اذا كان التكنولوجيا الماليه يدعم المزايا الصناعيه المصرفيه ، او يحفز عمليه التطوير والتنميه الصناعيه بالمؤسسات الماليه ، حيث استخدمت الدراسه نموذج الانحدار التلقائى (VAR) لتحليل تاثير الدفع عن طريق الانترنت (TPP) على الصناعه الماليه التقليديه من ٢٠٠٧م الى ٢٠١٤م ، واشارت الدراسه انه فى الصين كانت لمدفوعات الطرف الثالث علاقه ارتباط ايجابيه مع قدرات خلق القيمه لدى الصناعات الماليه التقليديه ، وهذة العلاقه تميل الى الاستقرار المالى ،كما ان التكنولوجيا الماليه الرقميه فى الاقتصاديات الكبيره مثل الصين له الاثر واضح فى تطوير الصناعه الماليه وتعجيل تطور الاقتصاد الصينى وتحقيق الشمول المالى .

١٤- دراسة (Mutinda et al., 2018): استهدفت الدراسة اختبار أثر الشمول المالي علي الأداء المالي للبنوك التجارية في غينيا، وتمثلت عينة الدراسة في ٤٢ بنكاً تجارياً، وتم استخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة من ٢٠١٠- ٢٠١٦، وتم قياس الشمول المالي بالمتغيرات التالية (الوكيل البنكي – الخدمات المصرفية عبر الانترنت – الخدمات المصرفية عبر التليفون المحمول – وماكينات الصراف الآلي)، بينما تم قياس الأداء المالي بالعائد علي الأصول، وتوصلت الدراسة إلي أنه توجد علاقة موجبة قوية بين استراتيجيات الشمول المالي والأداء المالي للبنوك التجارية، وبناء عليه توصي الدراسة بأنه ينبغي التأكيد علي ابتكارات الشمول المالي في القطاع المصرفي لتشمل الفئات المستبعدة من الخدمات والمنتجات المالية، لما لذلك من تأثير علي الأداء المالي، ويؤدي إلي تحسين الكفاءة المالية.

١٥- تناولت دراسه (واصل ، ٢٠١٨) : دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبيا ومهنيا فى تفعيل متطلبات الشمول المالى كاحد الدعائم الاساسيه لتحقيق رؤيه مصر ٢٠٣٠م ، حيث اعتمدت الدراسه على المسح الميدانى لعينه مكونه

من ١٠٠ مفردة للعاملين بالادارة الماليه بالبنوك التجاريه المصريه ، وخلصت الدراسه الى مجموعه من النتائج اهمها : ان استخدام التكنولوجيا الماليه فى مجال المحاسبه جعلها اكثر اهميه بالنسبه لمتخذى القرارات سواء على المستوى الداخلى او الخارجى ، والتاكيد على ان المحاسب يعد اهم مقومات تكنولوجيا المعلومات المحاسبيه حيث تظل الاستفادة من النظم التكنولوجيه بشكل عام ولا سيما فى تعزيز الشمول المالى مرهونه بقدره المحاسب على استخدامها ، وكذلك اكدت الدراسه على اهميه التكنولوجيا الماليه فى تحقيق وتعزيز الشمول المالى وتطوير نظمها المحاسبيه والاداريه وجنى المزيد من الارباح فى ظل صناعه مصرفيه شديدة التنافسيه .

١٦- استهدفت دراسه (Chai et al , 2018): قياس الشمول المالى للعمليات غير الرسميه من خلال مستوى نشاط الاقراض لدى العملاء التى تمارس انشطتها فى اطار القطاع المالى غير الرسمى ، وتختلف هذة الدراسه عن سائر الدراسات الاخرى التى تناولت محددات الشمول المالى من المنظور التقليدى (العمر ، الدخل، النوع ، المخاطر ، مستوى التعليم) ، وتقدم هذة الدراسه ثلاثه ابعاد اخرى هى الشبكات الاجتماعيه ، والقرب من المؤسسه الرسميه ، والتفاعل بينهما، وذلك بهدف ازاله القيود الائتمانيه عن طريق تفعيل اليات الشمول المالى .

١٧- تناولت دراسه (Khan, 2020): اهميه التقدم التكنووجى فى الصناعه المصرفيه ، ونطاق الخدمات التى يتم تقديمها لعملاء التجزئه والشركات على حد سواء والتى تغطى مختلف المنتجات الماليه، حيث تم مناقشه العديد من الخدمات المبتكره المستخدمه فى الصناعه المصرفيه مثل اله الصرف الالى ، الخدمات المصرفيه على الهاتف المحمول، انظمه الدفع الالكترونيه ،الخدمات المصرفيه عبر الانترنت ، وعرضت الدراسه الاصلاحات المصرفيه الهنديه وكيفيه الموائمه مع الابتكارات التكنولوجيه الماليه، وخلصت الدراسه الى العديد من النتائج اهمها انه بدون تكنولوجيا لا يمكن للصناعه المصرفيه ان تفكر فى الاستفادة من التكنولوجيا بشكل اختيارى لزيادة الشمول المالى ، وتحسين انتاجيتها وكفاءتها

وتقديم منتجات وخدمات فعاله من حيث التكلفه ، وتوفير خدمه عملاء اكثر سرعه وكفاءه وملائمه ، وبالتالى المساهمه فى تحقيق التنميه الاقتصاديه وتحقيق الاستقرار المالى .

١٨- استهدفت دراسه (Shihadeh et al , 2020) الكشف عن العلاقه بين الشمول المالى واداء البنوك فى اقتصاد الاردن باستخدام بيانات سنويه من خلال ١٣ بنكا تجاريا لسلسه زمنيه من ٢٠٠٩م الى ٢٠١٤ م ، حيث تم قياس الاداء من اجمالى الدخل والعائد على الاصول لهذه البنوك ، كما تم استخدام سته معايير مختلفه للشمول المالى شملت الاعتمادات للمشروعات الصغيره والمتوسطه ، والودائع للمؤسسات الصغيره والمتوسطه ، وعدد اجهزه الصراف الالى ، وعدد خدمات اجهزه الصراف الالى ، وعدد بطاقات الائتمان، والخدمات الجديدة ، وكان من اهم النتائج التى تم التوصل اليها ان هناك تاثير معنوى للشمول المالى على الاداء البنكى عند قياس باجمالى الدخل ، والعائد على الاستثمار ، كما ساهم الشمول المالى فى تعزيز اداء البنوك .

١٩- دراسة (Bernadett, 2020): استهدفت الدراسة أمرين هما :

- ✓ الأول: وصف مدي الشمول المالي المحقق في القطاع المصرفي الفلبيني .
- ✓ والثاني: تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي في القطاع المصرفي الفلبيني، وتم الحصول علي البيانات من خلال المسح الشامل للبنك الدولي عن الشمول المالي(NBSFI)، وإحصاءات المصارف الفلبينية، وقاعدة بيانات التنمية المالية العالمية، وتم تجميع البيانات عن الفترة ٢٠٠٢- ٢٠١٤، وتم استخدام المؤشرات التالية (عدد المؤسسات المصرفية – القروض المقدمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة – نسبة الأصول السائلة إلي الودائع – نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، وتوصلت الى النتائج التالية:

- ❖ لا يزال مستوي الشمول المالي في الفلبين بعيداً عن المستوي المحقق في بلدان أخري، ولذلك يجب علي الحكومة التوسع في الشمول المالي من خلال تعزيز التمويل الشامل، بما في ذلك السياسات، المبادرات، والاصلاحات المؤسسية، مع

ترجمتها إلي استخدامات فعلية للخدمات المالية، وسرعة وصولها إلي القطاعات المهمشة، والتي لا تتمتع بالحماية.

- ❖ لا يوجد دليل كافي لاستنتاج العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وبالتالي فإن الشمول المالي في الفلبين ليس له تأثير علي الاستقرار المالي، وأن الشمول المالي في مستواه الحالي لا يحسن من الاستقرار المالي، ولا يؤدي إلي عدم الاستقرار.

٢٠- كما عرضت دراسه أعدها بنك الاسكندريه (ALEX , 2021) الخطوات الرئيسيه التى تبنتها الحكومه المصريه والبنك المركزى المصرى كسلطه اشرافيه ورقابيه للحد من الاعتماد على المعاملات النقديه حيث تم تاسيس المجلس الوطنى للمدفوعات عام ٢٠١٧م بهدف الحد من استخدام الاوراق النقديه خارج النظام المصرفى ، وتحفيز استخدام المدفوعات الالكترونيه ، كما تم اصدار لوائح جديدة تعرف بلوائح خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول ، حيث تسمح هذة اللوائح الجديدة لعملاء البنوك نقل او استلام الاموال والتحويلات من حساباتهم الخاصه باستخدام هواتفهم الذكيه ، كما وقعت الحكومه المصريه مذكرة تفاهم مع شركه فيزا وهى شركه تكنولوجيا للمدفوعات العالميه لتمكين وصول المدفوعات الرقميه الى ٢٢ مليون اسره مصريه ، واكدت تلك الدراسه على قيام البنك المركزى المصرى بانشاء وحدة الشمول المالى تستهدف تعزيز ودعم الشمول المالى فى مصر من حيث توفير اسس موضوعيه لتنظيم عمليات الشمول المالى وقياسها بشكل موضوعى واسنخلاص مؤشرات كافيه لتقييمها واجراءات فعاله للرقابه عليها فضلا عن انشاء اداره مركزيه مستقله لحمايه مستهلكى الخدمات الماليه .

٢١- استهدفت دراسه (Rajapathirana & Hui , 2021) الكشف عن العلاقه بين قدره الابتكارات الماليه ونوعها والجوانب المختلفه لاداء المؤسسات بما فى ذلك محددات الابتكار المالى ومتطلبات السوق والاداء المالى على اساس دراسه تجريبيه تغطى صناعه التامين فى سريلانكا حيث تم اختبار اطار البحث الذى تم تطويره فى هذة الدراسه على عينه من كبار مديرى شركات التامين، وقد قدم هذا

النموذج دليلا يؤكد العلاقه بين قدرات الابتكار المالى ، جهود الابتكار ، والاداء ، وان الادارة الفعاله لقدرات الابتكار يمكن ان تساعد على تحقيق نتائج ابتكارات اكثر فاعليه لتوليد اداء مالى افضل لشركات التامين .

التعليق علي الدراسات السابقة:

تنوعت الدراسات السابقة فتناول بعضها أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي، في حين تناولت دراسات أخري أثر الشمول المالي علي الأداء المالي في البنوك التجارية، بالإضافة إلي أن هناك دراسات تناولت أثر الاستقرار المالي علي أداء البنوك، وذلك في دول مختلفة، وفي فترات زمنية مختلفة، وتوصل الباحث من استعراض الدراسات السابقة إلي اهميه الشمول المالى للخدمات الماليه ، ويمكن تلخيصها فى الآتي:

- ❖ توجد علاقة إيجابية قوية بين استراتيجيات الشمول المالي والأداء المالي في البنوك التجارية.
- ❖ أن الشمول المالي بأبعاده الثلاثة (التفرع، امكانية الوصول، والاستخدام) له تأثير إيجابي علي الاستقرار المالي.
- ❖ تغطى مجموعه كبيره من الخدمات الماليه مثل عمليات التمويل الجماعى ، الدفع عبر الهاتف ، التحويلات الماليه الدوليه ، اداره المحافظ بالانترنت ، والتى عجزت المؤسسات المصرفيه التقليديه عن تقديمها لعدد كبير من العملاء .
- ❖ تعمل على تغيير هيكل الخدمات الماليه بشكل عام ، ومنهجيه واليات تقديم الخدمات المصرفيه للعملاء بشكل خاص ، مما يجعلها اسرع وارخص واكثر امنا وشفافيه واتاحه لهذة الخدمات الماليه المصرفيه .
- ❖ تساعد على تحسين جودة ونوعيه الخدمات الماليه المقدمه لتصبح فى اى وقت واى مكان ، حيث يتم التركيز على تقديم الخدمات المصرفيه وتسليمها للعملاء ، وزيادة فرص البيع عبر الحدود ونقاط الاتصال متعددة القنوات لتوصيل الخدمات الماليه الى العملاء .

- ❖ تسهم فى ترشيد تكاليف الخدمات الماليه المقدمه لشبكه كبيره من الافراد والمؤسسات بمختلف المواقع والقطاعات، مقارنه بتكاليف تقديمها عبر الفروع التقليديه .
- ❖ تسهم فى تحقيق ميزه تنافسيه للمؤسسات الماليه ، فكلما كانت هذة المؤسسات اكثر تقدما من الناحيه التكنولوجيه زادت قدرتها على المنافسه بالمستويين الاقليمى والدولى
- ❖ أن هناك علاقة إيجابية بين الاستقرار المالي، والأداء المالي في البنوك.
- ❖ عدم وجود نموذج محاسبى لقياس تاثير الشمول المالى على الاستقرار المالى للبنوك المصريه ، حيث ركزت غالبيه الدراسات على قياس الشمول المالى بالمستوى القومى فقط .
- ❖ تقديم قائمه مقترحه للافصاح عن معلومات الشمول المالى فى ضوء المعايير المحاسبيه IFRS وتعليمات البنك المركزى المصرى ومقررات لجنه بازل ٣ .
- ❖ تساعد فى وصول البنوك الى العميل من خلال التغلب على القيود المفروضه للوصول الجغرافى \ المادى فى الخدمات الماليه المصرفيه التى تقدمها فروع البنوك .
- ❖ تدعم بشكل رئيسى التوسع فى الخدمات الماليه المصرفيه لقطاع كبير من الفئات ذات الدخل المنخفض او المتوسط التى يصعب الوصول اليها بالشكل التقليدى .
- ❖ أن هناك ندرة في الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي، والاستقرار المالي، والاستثمارات في البنوك.

وبناء عليه سيقوم الباحث في الدراسة الحالية بالآتي:

- ❖ اختبار أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية.
- ❖ اختبار أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية.
- ❖ اختبار أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك التجارية المصرية.
- ❖ اختبار أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات في البنوك التجارية المصرية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسه

المحور الأول: الشمول المالي Financial Inclusion:

١- تعريف الشمول المالي:

عرفت مجموعة العشرين (G20) ، والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه " الاجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول ، واستخدام كافة فئات المجتمع ، وبما يشمل الفئات ذو الدخل المنخفض ، والميسورة للخدمات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم ، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة " (عبدالله ، ٢٠١٦).

وعرف مركز الشمول المالي في واشنطن بأنه "الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين علي الوصول إلي مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة، وبأسعار مناسبة، وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء (Aymanns et al , 2018).

ويري Inoue أن الشمول المالي مفهوم متعدد الأبعاد للتنمية المالية، وهو عملية ضمان وصول جميع الأفراد إلي الخدمات المالية الأساسية الرسمية، واستخدامها بتكلفة معقولة، وتشمل الخدمات المالية الرسمية الأساسية (الائتمان، الادخار، التأمين، المدفوعات، والتحويلات)، وبدون هذه الخدمات سوف يلجأ الأفراد إلي مصادر مالية غير رسمية، وبتكلفة مرتفعة (Inoue, 2018).

٢-أهداف الشمول المالي:

زاد الاهتمام العالمي بتحقيق الشمول المالي، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

١- زيادة نسبة القدرات المالية لدي الشرائح المستهدفة من المجتمع، وذلك من خلال توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية، وتنمية المعرفة المالية لدي النساء والشباب والعاطلين عن العمل، وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاع المصرفي وغير المصرفي، وزيادة معرفتهم بالحقوق، والواجبات المترتبة عليهم عند استخدام تلك الخدمات والمنتجات، وذلك لحماية حقوقهم (معهد الدراسات المصرفيه ، ٢٠٢٠) .

٢- تعزيز وصول كافة شرائح المجتمع إلي الخدمات والمنتجات المالية، لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية، وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها، خاصة في المناطق الريفية والمهمشة لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، مما يترتب عليه خفض مستويات الفقر، وتحقيق الرخاء والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام (Ouma et al., 2017).

٣- تسهيل الوصول إلي مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وخاصة الفقراء منهم، وتمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع، بالإضافة إلي دعم دور المرأة في التنمية الاقتصادية (Suresh& Dutta , 2018).

٤- تعزيز وصول الخدمات والمنتجات الماليه بتكلفه معقوله وبشكل شفاف وعادل الى العملاء .

٥- دعم القدره التنافسيه للبنوك التجاريه فى مواجهه الشركات الناشئه فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشان تقديم الخدمات والمنتجات الماليه المصرفيه .

٦- ضمان تحقيق الاستقرار المالى على مستوى البنوك والقطاع المصرفى ككل .

٧- كسب ثقه المؤسسات والمنظمات المحليه والدوليه التى تمارس الدور الرقابى على الجهاز المصرفى ، وكذلك مؤسسات ووكالات التصنيف الائتمانى الدولى .

٨- تعزيز الاستفادة من التكنولوجيا الماليه فى تقديم الخدمات والمنتجات المصرفيه.

٣-أبعاد ومؤشرات قياس الشمول المالي:

أورد البنك الدولي أبعاد الشمول المالي في خمسة أبعاد أساسية، وهي: استخدام الحسابات المصرفية، الادخار، الاقتراض، المدفوعات، والتأمين (بن رجب، ٢٠١٨)، كما اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الشمول المالي (GPFI) الذي تم عقده عام ٢٠١٢ علي تقديم توصية تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي، وهي (عجور، ٢٠١٧):

- **البعد الأول: الوصول للخدمات المالية (Access dimension)**:

ويشير إلي القدرة علي استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية،

ويتطلب تحديد مستويات الوصول إلي تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح، واستخدام حساب مصرفي، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، وهي:

- ❖ عدد نقاط الوصول لكل ١٠٠٠٠ من البالغين.
- ❖ عدد أجهزة الصراف الآلي لكل ١٠٠٠ كيلو متر مربع.
- ❖ حسابات النقود الالكترونية.
- ❖ مدي الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
- ❖ النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة علي الأقل (Allen et al , 2019) .

- **البعد الثاني: استخدام الخدمات المالية (Usage dimension):**

ويشير إلي مدي استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، مما يتطلب جمع بيانات حول مدي انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، من أهمها ما يلي (Demirguc et al , 2020):

- ❖ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد علي الأقل كحساب وديعة منتظم، وعدد حسابات الودائع المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ شخص بالغ.
- ❖ نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد علي الأقل كحساب ائتمان منتظم، وعدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل ١٠٠٠٠ شخص بالغ.
- ❖ عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- ❖ نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم.
- ❖ نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- ❖ نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية، أو دولية.
- ❖ نسبة الشركات المتوسطة، أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- ❖ الشركات الصغيرة، والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع، وقروض قائمة.

- **البعد الثالث: جودة الخدمات المالية (Quality) :**

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر علي جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة

الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض، بالإضافة إلي خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق، بالإضافة إلي عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك، ويقاس هذا البعد بمجموعة من المؤشرات، من أهمها ما يلي (Bose et al , 2019):

١- القدرة علي تحمل التكاليف: ويقاس هذا المؤشر بتكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي، وخاصة لذوي الدخل المنخفض، وذلك من خلال:

- ❖ معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول علي حساب أساسي بناء علي الحد الأدنى الرسمي للأجور.
- ❖ متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحساب جاري أساسي.
- ❖ متوسط تكلفة تحويلات الائتمان.
- ❖ نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية غالية الثمن.

٢- الشفافية Transparency: حيث يجب علي مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء علي معلومات ذات صلة بالخدمات المالية، لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بِشأن استخدام الخدمات المالية، كما يجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات، ويمكن قياسها من خلال المؤشرات التالية:

- ❖ نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة، وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي.
- ❖ وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة.

٣- الراحة والسهولة Convenience: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول، والراحة في استخدام الخدمات المالية، وذلك من خلال المؤشرات التالية:

- ❖ نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذين يقضونه في الانتظار في الطابور في فروع المؤسسات المالية.
- ❖ متوسط الوقت الذي يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك.

٤- حماية المستهلك Consumer protection: وينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايته، ومنع الشركات من الحصول علي مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال، والممارسات غير العادلة، وذلك من خلال (Khan , 2020):

❖ مدي وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوي، والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية.

❖ مدي وجود امكانية للجوء إلي العدالة مثل وجود أمين مظالم مالية لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من ٣ إلي ٦ شهور الأخيرة، وتم حلها في غضون شهرين علي الأقل.

❖ نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع.

٥- التثقيف المالي Financial Education: يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية، وقدرة المستخدمين علي التخطيط، وموازنة دخلهم، وذلك من خلال(Ozili , 2020):

❖ حساب النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الأساسية مثل المعدل، المخاطرة، التضخم، والتنويع.

❖ النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعوا إعداد ميزانية لهم كل شهر.

٦- المديونية (السلوك المالي) Indebtedness: وتعتبر المديونية سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة، وذلك من خلال:

❖ نسبة المقترضين الذين يتأخرون أكثر من ٣٠ يوم عن سداد القرض.

❖ كيفية حل الأزمات المالية من قبل الزبائن إما بالاقتراض من الأصدقاء والأقارب، بيع الأصول، استخدام وفورات، أو قرض بنكي.

٧- العوائق الائتمانية Barriers: إن الشمول المالي يمنح العملاء القدرة علي اختيار الخدمات، والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات، وذلك من خلال:

- ❖ نسبة الوحدات الإدارية في المناطق الحضرية علي الأقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات.
- ❖ نسبة الشركات الصغيرة، والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات علي آخر قرض مصرفي.
- ❖ مدي وجود عوائق، أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

اهميه الشمول المالى وركائز تفعيله بالقطاع المصرفى :

تثمثل اهميه الشمول المالى باعتباره احد المحاور الهامه فى تحقيق التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه ، حيث يمثل الدافع الاساسى من الشمول المالى فى تحسين معدل النمو الاقتصادى ، وتطوير قدرات الفئات المهمشه لتعظيم مستويات الانتاج وتحسين دخولهم وترشيد التكاليف والاعباء الماليه ، ويمكن الباحث استخلاص اهميه الشمول المالى فى النقاط التاليه :

- يسهم فى تحسين كفاءه عمليه الوساطه بين الودائع والاستثمارات بالقطاع المصرفى .
- يكفل توزيع المخاطر بالبنوك ، ومن ثم تجنب التعرض للمخاطر والازمات الماليه ، حيث يقوم على تنوع محافظ الاصول والالتزامات .
- تغيير بنيه النظام المالى بشكل عام والمصرفى على وجه التحديد ، ودعم كفاءتها فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات والمعاملات الماليه التى يتم استحداثها .
- يساعد القطاع المصرفى فى بناء قواعد بيانات متكامله لقياس مستويات الشمول المالى بجانبى العرض والطلب للافراد والمؤسسات الصغيره والمتوسطه .
- ترسيخ قاعدة القطاع المالى الرسمى على حساب القطاع المالى غير الرسمى بما يضمن فاعليه السياسات النقديه .

إن توسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في الدول ترتكز علي أساسين اثنين هما :

- أولهما : توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية.

- وثانيهما : تعزيز وزيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية والخدمات والمنتجات المرتبطة بها (عجور، ٢٠١٧).

وقدمت العديد من المؤسسات الدولية والاقليمية عدداً من المبادرات والمقترحات التي قد تساهم في زيادة مستويات انتشار الشمول المالي، ومنها الشراكة العالمية لمجموعة العشرين من أجل الشمول المالي (G20PFI, 2015)، وأهمها:

- ❖ تحويل المدفوعات النقدية إلي مدفوعات رقمية، وذلك من خلال الابتكارات الرئيسية لدعم البنية التحتية التي تعتمد عليها المدفوعات الرقمية.
- ❖ تمكين الفئات المحرومة من المنتجات والخدمات المالية الرقمية.
- ❖ تحسين القدرة علي الوصول إلي المدفوعات الرقمية لتعزيز الاستخدام الأكبر للخدمات المالية.

المحور الثاني: الاستقرار المالي :

١- مفهوم الاستقرار المالي Financial Stability :

عرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي بأنه "النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين، والأسواق، والبنية التحتية للأسواق، والقادر علي تحمل الصدمات، وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية، ويضعف إلي حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة، وبالتالي فإنه يمكن تعريف الاستقرار المالي في النظام المالي كمقاوم للصدمات الماليه والاقتصادية، وذلك لقدرته من خلالها علي الوفاء بوظائف الوساطة (Dienillah, Lukytawati, 2018).

ويعبر الاستقرار المالي عن كفاءة، وحسن أداء النظام المالي، والذي ينفذ بكفاءة الوظائف الاقتصادية الرئيسية مثل (تخصيص الموارد، توزيع المخاطر، وتسوية المدفوعات)، والعمل علي استيعاب الصدمات المفاجئة للنظام المالي، والتي تسببها الأزمات المالية (علي، ٢٠١٨)، كما يعبر الاستقرار المالي عن قدرة البنوك المركزية علي صياغة السياسات المالية والنقدية، والرقابة الفاعلة علي القطاع المصرفي

والمؤسسات المالية في تحقيق التزاماتها التعاقدية دون معوقات أو دعم، وكذلك استقرار أسواق المال، والأنشطة المرتبطة بها كونها الركائز الأساسية في أي نظام مالي.

كما عرف البعض الاستقرار المالي علي أنه قدرة النظام المالي علي المقاومة، والتصدي للصدمات، والتخفيف من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي، كون هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المالي علي التخصيص الأمثل للموارد (كمال، خبانة، ٢٠١٦).

وبناء عليه فإن مفهوم الاستقرار المالي مفهوم شامل يتضمن مختلف جوانب التمويل، والنظام المالي، والبنية التحتية، والمؤسسات والأسواق، ويتضمن جميع المشاركين في الأسواق، والمكونات الحيوية في البنية التحتية المالية، بما في ذلك النظم القانونية، والأطر الرسمية، والإشراف علي التنظيم المالي، ومراقبته، فضلاً عن تحسين اجراءات الاقتراض الحكومي من الأسواق، ومعالجة الخلل في الأدوات التي تعني بمخاطر التحوط، وتقليل التعارض بين السياسة النقدية والمالية.

٢- أهمية الاستقرار المالي:

يمكن إدراك أهمية الاستقرار المالي من خلال ما يلي (Akosah et al., 2018):

- التصدي للأزمات المالية، حيث أن الاضطرابات والأزمات المالية من أهم المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا في عام ٢٠٠٧، والتي أثرت بشكل كبير علي استقرار الاقتصاد العالمي، وكان ذلك بسبب عدم كفاية التنظيم لضمان صحة وسلامة النظام المالي ككل، مما ترتب عليه عدم الاستعداد للتصدي للأزمة التي ضربت القطاع المالي، بسبب الافتقار إلي الأدوات اللازمة لتقدير ضخامة الأزمة، مما أدي إلي ضرورة إعادة تشكيل البنية الرقابية والإشرافية للقطاع المالي، والتنظيم بشكل أكثر شمولية، ومن هنا يتضح أهمية الاستقرار المالي للتصدي للأزمات المالية، ولذلك لابد من زيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر، وتحسين حوكمة النظام المالي

العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر، مما يترتب عليه تدعيم الاستقرار المالي بشكل مستمر.

- غياب الاستقرار المالي يؤثر علي النمو الاقتصادي، حيث أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية، وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي، ولذلك سعت العديد من الحكومات منذ فترة طويلة إلي تنظيم المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية لضمان أنها آمنة وسليمة، وقادرة علي الوفاء بالتزاماتها، وذلك بسبب الآثار المدمرة للأزمات المالية والاقتصادية العالمية علي جميع الأصعدة الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، وممتدة لسنوات بعد حدوثها (Kumar , 2018).

٣- معايير الاستقرار المالي والمصرفي العالمي:

هناك مجموعة من المبادئ المالية التي تساهم في إرساء قواعد لها مفعولها الكبير علي الأمد الطويل لنظام مالي مستقر، وعادل، وذي كفاءة عالية، وهي (عبد القادر، غرابة، ٢٠١٥):

- ❖ الحد من الإفراط في المديونيه، وبيع الديون، وتوريقها، والتصرف فيها.
- ❖ العمل علي إحداث توازن بين الصيغ القائمة علي مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، وصيغ التمويل المبنية علي الدين غير المرتبط بنمو الثروة.
- ❖ بناء نظام نقدي، وإيجاد وسائل للدفع أكثر عدلاً واستقراراً.
- ❖ استخدام آلية معدل الربح بديلاً عن آلية سعر الفائدة.
- ❖ تطوير أدوات، وصيغ فعالة وعادلة في إدارة المخاطر وتوزيعها، لا المتاجرة بها والمراهنة عليها.
- ❖ بناء نظام مالي، ومصرفي أكثر كفاءة وعدلاً واستقراراً، ومرتبطاً بالاقتصاد الحقيقي.
- ❖ إيجاد آليات عادلة لضمان الحقوق المالية للمقرضين.
- ❖ تصحيح دور الأسواق المالية، ووضع ضوابط محددة لترشيد سلوكيات المتعاملين فيها.

- ❖ الحوكمة، والشفافية في نشاط المؤسسات المالية، وعلاقتها بالأطراف ذات العلاقة.
- ❖ تفعيل دور الدولة في رعاية النظام النقدي، والمالي، والرقابة علي المعاملات والأسواق لتحقيق النمو المتوازن.

٤- قياس الاستقرار المالي في البنوك:

١- مؤشر التنبؤ بالإفلاس Z- score : يعتبر هذا النموذج أفضل قياس لاستقرار البنوك، لأنه يفيد في معرفة ما إذا كان البنك سيواجه حالة إعسار مالي، وهو أحد المؤشرات التي يستخدمها البنك الدولي في بياناته المالية العالمية (Bouvatier et al.,2018)بينما باقي المؤشرات تقيس مدي مواجهة البنك لمشكلة السيولة، وتم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة علي التنبؤ بفشل الشركات الأمريكية، وقد أخذ النموذج بعين الاعتبار ٢٢ نسبة مالية محتملة من واقع التقارير المالية لهذه الشركات تم تصنيفها إلي خمس فئات، وهي : (السيولة، الربحية، الرفع المالي، القدرة علي سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط)، وتم اختيار أفضل نسب للتنبؤ بالفشل المالي، وهي (رأس المال العامل /إجمالي الأصول، الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول، الأرباح قبل خصم الفوائد والضرائب/ إجمالي الأصول، القيمة الإسمية للأسهم/ مجموع الخصوم، المبيعات/ إجمالي الأصول)، وكلما ارتفعت قيمة Z فإنها تشير إلي سلامة المركز المالي للشركة، بينما تدل القيمة المتدنية علي احتمال الفشل المالي.

٢- تحديد القيمة المعرضة للمخاطر Value at Risk –VAR: وهي الطريقة الأكثر استخداماً علي نطاق واسع لقياس المخاطر من قبل المؤسسات المالية ((Karimalis & Nomikos, 2018، وتعتمد هذه الطريقة علي حساب أقصي قيمة للخسائر التي يتوقع أن يتحملها البنك للمحافظ التي بحوزته في ظل الظروف الطبيعية خلال فترة زمنية معينة بسبب التعرض لمخاطر أسعار العائد، وذلك في ظل درجة ثقة معينة، وتطبق هذه الطريقة بصفة

أساسية علي الأصول المحتفظ بها لغرض المتاجرة، حيث تكون النية لدي البنك هو المتاجرة في المحافظ لديه علي أساس يومي، ويمكن حساب القيمة المعرضة للمخاطر VAR باستخدام أحد الطرق الثلاث التالية (طريقة التباين والتغاير Variance and Covariance- طريقة المحاكاة التاريخية Historical Simulation – طريقة محاكاة مونت كالرو Monte-Carlo Simulation).

٣- اختبار الإجهاد المالي: لتقييم سلامة البنوك تقييماً سليماً يتم إخضاعها لاختبارات، وللقدرة علي تحمل الضغوط تؤدي عمليات افتراضية لقياس أدائها في ظل سيناريوهات اقتصادية كلية ومالية بالغة الشدة مثل حدوث ركود حاد أو جفاف أسواق التمويل (Aymanns et al., 2018)، واختبارات الاجهاد المالي هي مجموعة من الاختبارات علي شكل سيناريوهات بهدف الوصول إلي مدي مرونة القطاع المصرفي في تحمل الصدمات والهزات الماليه ، بجانب مدي قدرته علي تحمل، ومواجهة المخاطر المتعلقة بالائتمان والديون السيادية في ظل ظروف معينة، وخلال فترة زمنية معينة، ويوجد نوعين من اختبارات الاجهاد المالي (السيناريوهات ذات المتغير الواحد – والسيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة) ، ولإجراء اختبارات الاجهاد المالي يمكن استخدام (تحليل الحساسية، وتحليل السيناريوهات).

٤- نظام التقييم CRAFTE: ويعتبر هذا النظام أحد النظم الحديثة في تقييم أداء البنوك، ويعتمد علي عدة عناصر مهمة حروفها الأولي تشير إلي الكلمة CRAFTE كل حرف يشير إلي عنصر مختلف، وهو يحدد التقييم وإدارة المخاطر والجودة الكلية للبنوك من خلال عناصرها الستة التي تشير إلي (حوكمة الشركات – إدارة المخاطر- جودة الأصول – الرافعة المالية، رأس المال، السيولة – الشفافية – الربحية) (بومدين، ٢٠١٦).

٥- أسباب عدم وجود استقرار مالي:

تري أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أن أسباب عدم وجود استقرار مالي تتلخص في أربع فئات رئيسية، وهي:

- ❖ العوامل الداخلية للمؤسسة (التي تشمل تباين المعلومات بصرف النظر عن مصادرها).
- ❖ العوامل المؤسسية التي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي والموازنة العامة.
- ❖ العوامل الخارجية التي تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية التي قد ينتج عنها أزمات أسعار الصرف.
- ❖ وأخيراً وجود سياسات غير مستقرة وضعف قواعد الحوكمة.

وتتمثل العوامل الداخلية لعدم وجود استقرار مالي في سوء تدفق المعلومات الماليه الذي يعوق كفاءة أداء الأسواق المالية، ويحدث هذا الاختلاف في المعلومات الماليه حين يكون لدي أحد الأطراف معلومات ماليه أكثر عن الأطراف الأخرى بشأن حجم المخاطر المحتملة.

ويرى الباحث ان مصفوفه (SWOT) باعتبارها من اهم ادوات التحليل الاستراتيجى التى تتكون من عوامل داخليه : تتمثل فى نقاط القوه ونقاط الضعف ، وعوامل خارجيه : تتمثل فى الفرص والتهديدات ، والتى يمكن استخدامها كاداه تحليليه لاستخدام التكنولوجيا الماليه الرقميه فى تعزيز الشمول المالى ودعم الاستقرار المالى ، ويوضح جدول رقم (١) هذة المصفوفه التى تعزز نقاط القوة ، وتدعم الاستفادة من الفرص المتاحه ، وكذلك التغلب على نقاط الضعف ، وتجنب التهديدات والمخاطر المرتبطه بها .

جدول رقم (١) : مصفوفه SWOT لاستخدام التكنولوجيا الماليه فى تعزيز الشمول المالى

	نقاط القوه (Strength)	نقاط الضعف (Weakness)
العوامل الداخليه	▪ كثافه عدد العملاء بالبنوك ▪ تقديم خدمات متنوعه ومبتكره ▪ توفر مصادر تمويل كبيره ▪ وجود نظم فعاله لادارة المخاطر ▪ استخدام نظم تكنولوجيه حديثه	▪ نقص الكفاءات والخبرات البشريه. ▪ عدم تامين المعاملات الالكترونيه ومن ثم اهتزاز ثقه العملاء فى هذة الخدمات . ▪ عدم وجود قةاعد بيانات متكامله .
	الفرص (Opportunities)	التهديدات (Threats)
العوامل الخارجيه	▪ انتشار الاجهزه المحموله المتقدمه بكثافه كبيره ▪ تزايد الاهتمام بالتثقيف المالى ▪ تزايد حاجه العملاء الى هذة الخدمات الالكترونيه ▪ وجود قاعدة عملاء كبيره مستهدفه ▪ دعم المؤسسات الدوليه والمنظمات الرقابيه وهيئات الدوله لهذة الخدمات	▪ تزايد حدة المنافسه على هذة الخدمات الماليه من قبل البنوك الاجنبيه ▪ دخول شركات جديدة غير مصرفيه فى تقديم هذة الخدمات الماليه الالكترونيه ▪ تزايد وتيره المخاطر المرتبطه بالسيوله والائتمان والعوامل التكنولوجيه .

المحور الثالث : دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالى والاستقرار المالي:

١- العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي:

الشمول المالي هو أحد الاستراتيجيات التي تؤدي إلي زيادة النمو الشامل في العديد من الدول، ولذلك من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية، ويؤثر الشمول المالي في تكوين النظام المالي من حيث المعاملات والعملاء والخدمات ونقاط الوصول المتاحة، وبالتالي يؤثر تفاعل المؤسسات والأسواق المختلفة في النظام المالي علي الاستقرار المالي (Bernadett, 2020)، وقد يؤدي

الشمول المالي إلي الاستقرار أو عدم الاستقرار في النظام المالي، ويحدث عدم الاستقرار في النظام المالي عندما يسبب الشمول المالي انخفاض في معايير الائتمان، وزيادة المخاطر التي تؤثر علي سمعة البنوك، وعدم تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر بشكل صحيح (Dienillah& Lukytawati, 2018).

ويري (Morgan and Pontines , 2014) أن المزيد من الشمول المالي يساهم بشكل إيجابي في الاستقرار المالي من خلال ما يلي:

- ❖ يمكن أن يؤدي تنويع الخدمات المصرفية بقدر أكبر نتيجة لزيادة الإقراض للشركات الأصغر حجماً إلي الحد من المخاطرة الإجمالية لحافظة قروض البنك، وهذا من شأنه أن يقلل من الحجم النسبي لأي مقترض واحد في المحفظة الكلية، ويقلل من تقلباته، مما يؤدي إلي استقرار النظام المالي.
- ❖ زيادة حجم المدخرات الصغيرة من شأنه أن يزيد من حجم واستقرار قاعدة الودائع، مما يؤدي إلي انخفاض المخاطر، وبالتالي تحقيق الاستقرار المالي، كما أن القطاع المالي الشامل عادة يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعاً، كما أن المدخرين ذوي الدخل المنخفض يتجهون إلي الحفاظ علي الودائع خلال فترات الأزمات النظامية، وبالتالي فإن ودائع العملاء ذوي الدخل المنخفض تعتبر عادة مصدر مستقر للتمويل في حالة نفاذ المصادر الأخرى، أو صعوبة الحصول عليها.
- ❖ أن التوسع في الشمول المالي يمكن أن يساهم في نقل السياسة النقدية، وذلك بسبب أنه في أوقات الشدة أو الأزمات المالية قد يقوم المدخرون بسحب ودائعهم من البنوك ، ويتحقق هذا التنوع عن طريق الحصول علي الودائع الماليه من عدد أكبر من الأفراد، الأمر الذي يؤدي بدوره إلي زيادة تحقيق الشمول المالي فى الجهاز المصرفى ، وبناء عليه فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع لدى البنوك يؤدي إلي استقرار قاعدة الودائع، وبالتالي تحسين مرونة التمويل والاستثمار بالقطاع المالى ، بما يؤثر بشكل إيجابي علي أوضاع السيولة، وبالتالي يدعم الاستقرار المالي ، كما أن الشمول المالي يؤدي إلي توجيه الأرصدة الماليه الخامدة إلي استخدامات أكثر انتاجية، وتحويلها إلي ودائع تدر عائد.

ويري أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أن الشمول المالي يساعد علي تحسين الظروف المالية، ورفع مستوي معيشة الفقراء، كما يؤدي إلي قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلي زيادة استقرار النظام المالي، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات لدى البنوك ، فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي علي حساب القطاع المالى غير الرسمي بما يدعم فاعلية السياسة النقدية، ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول الماليه والالتزامات الماليه، ويعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها(مؤسسه النقد العربيه ،٢٠١٩).

وقد ثبت أن الشمول المالي قد يؤدي إلي تغيير بنية النظام المالي، ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات الماليه التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات الماليه المختلفة، والمخاطر الجديدة الناشئة ، كما أنه في الدول ذات المستويات العالية من الاستبعاد المالي فإن الخدمات الماليه غير الرسمية التي يعتمد عليها القطاع العائلي ، والشركات تعد بدائل غير مجدية عن الخدمات الماليه الرسمية، وقد تكون الخدمات المالية غير الرسمية في حد ذاتها مصدر لعدم الاستقرار المالي.

٢- دور البنك المركزي المصري في تعزيز الشمول المالي:

يمثل تعزيز مستويات الشمول المالي في جمهورية مصر العربية محوراً هاماً من محاور اهتمامات البنك المركزي المصري، لما لذلك من دور فعال في تعزيز الاستقرار المالي، ودعم فرص التنمية المستدامة، والرفاهية الاجتماعية، وأصبح للشمول المالي أولوية مع إطلاق الحكومة المصرية استراتيجية التنمية المستدامة « رؤية مصر ٢٠٣٠ »، والتي اهتمت بتعزيز الشمول المالي، وتنفيذ عدد من المبادرات الخاصة بها بالتنسيق الوثيق مع الأطراف المعنية، ويؤكد البنك المركزي علي أهمية دور البنوك المركزية والهيئات الرقابية والمؤسسات المالية في مصر والدول العربية علي تعزيز الشمول المالي من خلال وضع القوانين والتشريعات التي

تهدف إلي نشر الخدمات المالية والمصرفية، وتطوير نظم الدفع، والاستعلام الائتماني، وتحديد الفجوات والمعوقات في جانبي العرض والطلب، واتخاذ الاجراءات والسياسات الكفيلة بمعالجتها، وتحفيز القطاع الخاص والمؤسسات المالية والمصرفية والأطراف ذات العلاقة لممارسة دورها في نشر الوعي والثقافة المالية، لتمكين وتعزيز قدرات الأفراد مالياً واقتصادياً (البنك المركزي المصري، ٢٠٢١).

كما أولي البنك المركزي المصري والجهات الحكومية المصرية اهتماماً كبيراً بقضية الشمول المالي من خلال تنفيذ العديد من التدابير والاجراءات التي تهدف لتحقيق الشمول المالي في مصر، ومنها انضمام مصر منذ عام ٢٠١٣ للتحالف الدولي للشمول المالي AFI "Inclusion Financial for Alliance " والذي يعد أول شبكة دولية للتعلم من تجارب الدول في مجال الشمول المالي، وقد تم إنشاؤه في عام ٢٠٠٨ ويضم ٩٤ دولة من الدول النامية ممثلة في ١١٩ مؤسسة (بنوك مركزية، ووزارات مالية)، ويهدف التحالف إلي تطوير الأدوات المستخدمة لتطبيق الشمول المالي، وتبادل الخبرات الفنية والعلمية بين الدول الأعضاء في هذا التحالف، هذا بالإضافة إلي المبادرات التي أطلقها المركزي لدعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتيسير التمويل العقاري، وإصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، وتعزيز مبدأ الحماية المالية للمستهلك، ومبدأ الإفصاح والشفافية عند تعامل البنوك مع عملائها، والاهتمام بنشر الوعي والتثقيف المالي. ويشارك البنك المركزي المصري مجلس محافظي المصارف المركزي ومؤسسات النقد العربية في مناسبة اليوم العربي للشمول المالي في ٢٧ ابريل من كل عام، كما تم انشاء إدارة متخصصة للشمول المالي بالبنك المركزي المصري في مايو ٢٠١٧، كما تشمل الجهود الرامية لتحقيق أهداف الشمول المالي إصدار القانون ١٤١ لسنة ٢٠١٤ لتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية. واعترافاً من المجتمع الدولي بجهود مصر الجادة لتحقيق أهداف الشمول المالي فقد تم اختيار مصر ضمن الدول المشاركة بمبادرة الشمول المالي العالمي من قبل مجموعة البنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية

واللاسلكية ITU ، والمبادرة العالمية الجديدة للاندماج المالي التابعة للجنة المدفوعات والمجالات السوقية CPMI، هذا بالإضافة إلي اختيار جمهورية مصر العربية من ضمن عدد من دول العالم الأخرى في المنطقة العربية والشرق الأوسط لاستضافة المؤتمر السنوي للتحالف الدولي للشمول المالي بمدينة شرم الشيخ خلال الفترة من ١٣- ١٥ سبتمبر ٢٠١٧، كما أطلق البنك المركزي المصري بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والسفارة الألمانية بالقاهرة برنامج تعزيز الشمول المالي والرقابة والاشراف على البنوك في مصر (البنك المركزي المصري، ٢٠٢١)، وجدول رقم (٢) يوضح اهم مؤشرات الشمول المالى بالقطاع المصرفى المصرى .

جدول رقم (٢) : يوضح اهم مؤشرات الشمول المالى بالقطاع المصرفى المصرى

مؤشرات الشمول المالى	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدد البنوك العامله فى مصر	٣٨	٣٨	٣٨
عدد الفروع والوحدات المصرفيه بالجمهوريه	٣٨٨٢	٤٠٠٩	٤٢٢٠
الكثافه المصرفيه (السكان البالغين بالالف \ وحده مصرفيه	٢٣.٤	٢٣.٧	٢٣.٣
عدد بطاقات الخصم للبالغين (بالمليون)	١٣.٢	١٧.٥	١٥.٤
عدد البطاقات المدفوعه مقدما (بالمليون)	٨.٣	١٠	١١.٧
عدد بطاقات الائتمان للبالغين (بالمليون)	٣.٨	٥.٨	٣.٩
عدد ماكينات الصراف الالى (ATM)	٩٠٣١	١٠٧٠١	١٢٢٠٠
عدد نقاط البيع (P.O.S)	٦٤٣٤٩	٦٨٦٣٠	٧٧٤٧٩

المصدر : من اعداد الباحث .

٣- دور البنك المركزي المصري في تعزيز الاستقرار المالي:

ساهمت سياسات برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبنته كلاً من الحكومة والبنك المركزي المصري في تصحيح الاختلالات الماليه الهيكلية الداخلية، والحد من تأثير الصدمات الماليه الخارجية التي قد يتعرض لها الاقتصاد المصري، وقد

تمحور البرنامج حول انتهاج سياسة ضبط مالي، وتنويع مصادر تمويل العجز، وتحرير سعر الصرف، وتطبيق سياسة نقدية تقييدية لاحتواء الضغوط التضخمية، وقد أدت نتائج تلك السياسات إلي تحسين الظروف المالية الكلية، ودعم استقرار النظام المالي، وذلك علي النحو التالي (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٠):

١- انخفاض المخاطر النظامية التي قد تنتج عن خروج رؤوس الأموال الأجنبية، ونقص السيولة بالعملة الأجنبية لدي القطاع المصرفي في ظل مرونة سعر صرف العملة المحلية، وانخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية من خلال الآتي:

- ❖ أدت سياسة تحرير سعر الصرف بالتزامن مع انتعاش الاقتصاد العالمي إلي تحسن عجز الميزان التجاري عام ٢٠١٧، كما انعكس تحسن حركة التجارة العالمية علي إيرادات قناة السويس، بالإضافة إلي ارتفاع تحويلات العاملين بالخارج، كذلك ارتفعت إيرادات السياحة نتيجة الاستقرار الأمني والسياسي ليتراجع بذلك عجز المعاملات الجارية خلال عام ٢٠١٧.
- ❖ أدي تحسن المؤشرات الاقتصادية المحلية، واستمرار أسعار الفائدة في الدول المتقدمة عند مستويات منخفضة إلي زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في عام ٢٠١٧، وبالأخص استثمارات المحافظ، مما انعكس علي وفرة السيولة في القطاع المصرفي، وقدرته علي زيادة أصوله، وخفض التزاماته بالخارج.
- ❖ سجل ميزان المدفوعات فائضاً كلياً في مارس ٢٠١٨، كما ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية، وبذلك ارتفعت نسبة تغطية عدد شهور الواردات السلعية، كما تحسنت نسبة تغطية صافي الاحتياطيات الدولية للدين الخارجي قصير الأجل.

٢- عدم تراكم مخاطر نظامية ناتجة عن نمو الائتمان الخاص بشكل مفرط من خلال الآتي:

- ❖ لمتابعة تلك المخاطر، توصي " اتفاقية بازل III " باستخدام نسبة الائتمان الخاص (قطاع الأعمال الخاص، العام، والقطاع العائلي) إلي الناتج المحلي الإجمالي الاسمي كمؤشر أساسي لتحديد فترات النمو المفرط ، وذلك عندما يتخطى المؤشر الاتجاه التاريخي له بأكثر من ٢%.

- ❖ سجلت نسبة الائتمان الخاص إلي الناتج المحلي الاجمالي الاسمي مستوي يقل عن الاتجاه التاريخي لها خلال الفترة سبتمبر ٢٠١٧ إلي مارس ٢٠١٨، وساهم في ذلك كلاً من قطاع الأعمال والقطاع العائلي، مما يشير إلي قدرة القطاعين علي الحصول علي المزيد من الائتمان في الفترة القادمة دون التعرض لمخاطر ماليه .
- ❖ قام البنك المركزي المصري بتدعيم دور الوساطة المالية التي يقوم بها القطاع المصرفي، من خلال إصدار العديد من المبادرات لدعم القطاعات الماليه ، وزيادة نمو التسهيلات الائتمانية الممنوحة لها، حيث بلغت الزيادة في إجمالي القروض الممنوحة في إطار مبادرة تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر ١١٠.٨مليار جنيه منذ ديسمبر ٢٠١٥ وحتي يونيو ٢٠١٨، كما بلغ إجمالي مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل وفوق المتوسط ١٤٠.٥مليار جنيه في يونيو ٢٠٢١م .

٣- انخفاض نصيب الأوراق المالية الحكومية من أصول القطاع المصرفي، وتحسن الأداء المالي للحكومة، مما يحد من تعرض القطاع المصرفي لاضطرابات المالية العامة، وذلك من خلال انتهاج الحكومة سياسات الضبط المالي، وتنويع مصادر تمويل العجز، والتي أدت إلي جذب استثمارات أجنبية في أدوات الدين الحكومي.

٤- يشير مؤشر الاستقرار بمكوناته الفرعية الأربعة (كفاية رأس المال – جودة الأصول – الربحية – السيولة) إلي إيجابية الأوضاع المالية الكلية الحالية، حيث اتخذ المؤشر اتجاهاً صعودياً خلال عام ٢٠٢٠ ليصل إلي أعلي قيمة له ٠.٥٧ في ديسمبر ٢٠٢٠م من خلال الآتي (Shihadeh et al , 2020) :

- ❖ ظل القطاع المصرفي قادراً علي امتصاص العديد من الصدمات والاختلالات الماليه التي تعرض لها الاقتصاد المصري سواء الخارجية أو الداخلية داعماً الظروف المالية الكلية والاستقرار المالي، حيث اتخذ مؤشر أداء القطاع المصرفي اتجاهاً صعودياً ليحقق أعلي قيمة له ٠.٦٧ في ديسمبر ٢٠٢٠م.

- ❖ اتخذ مؤشر الاقتصاد الكلي اتجاهاً صعودياً خلال عام ٢٠٢٠م خاصة بعد انتهاج سياسة تحرير سعر الصرف، والاستقرار الأمني والسياسي احتواء الضغوط التضخمية، وخفض نسبتي عجز الموازنة، وإجمالي الدين العام إلي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بعد فترات من تدهور الظروف الماليه الكلية.
- ❖ اتخذ مؤشر الأسواق المالية اتجاهاً صعودياً منذ يونيو ٢٠١٩ وحتي نهاية ٢٠٢٠م ، بينما انخفض مؤشر مناخ الاقتصاد العالمي في ديسمبر ٢٠٢٠م، وذلك بعد أن شهد استقراراً نسبياً بشكل عام.

٥- نجح البنك المركزي المصري في الحد من المخاطر النظامية التي قد تؤثر علي سلامة القطاع المصرفي، وذلك من خلال تطبيق معايير بازل II و III ، ومواكبة أحدث الممارسات الدولية، وكذلك إصدار التعليمات الرقابية لموائمة التطورات الماليه المحلية.

٦- تحسن مؤشرات الأداء، وانخفاض مخاطر القطاع المصرفي واستقراره، والقيام بدوره في دعم التنمية المستدامة من خلال تعزيز مفهوم الشمول المالي.

٧- أخذ البنك المركزي المصري علي عاتقه مسئولية تعزيز الشمول المالي إدراكاً للعلاقة الوثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، وذلك بالتعاون مع الأطراف المعنية في الدولة.

٨- تساهم البنية المالية التحتية بصورة أساسية في تحقيق، وضمان الاستقرار المالي القائم علي مبدأي السلامة والكفاءة لأنظمة الدفع المختلفة، بالإضافة إلي توفير خدمات أنظمة دفع مناسبة تلبي احتياجات مستخدميها(Ureche et al , 2020) .

٤- القائمه المقترحه للافصاح عن معلومات الشمول المالى فى ضوء المعايير التنظيميه بازل ٣ والمحاسبيه IFRS (Gonzalez , 2021):

يتفق المعيار المصرى رقم (٤٠) المعدل عام ٢٠١٩ م بعنوان " الادوات الماليه : الافصاحات " مع معيار التقارير الماليه الدوليه (IFRS 7)، والذى حل محل المعيار المحاسبى الدولى رقم (٣٠) بعنون " الافصاح فى البنوك والمؤسسات

الماليه المشابهه " ، والتى تؤكد على ضروره الافصاح عن السياسات المحاسبيه التى تمكن مستخدمى القوائم الماليه من ان يتفهموا الاسس التى بناء عليها تم اعداد القوائم الماليه للبنك ، وتتمثل تلك السياسات فى الاتى :

- الافصاح عن كيفيه تحقق الانواع الرئيسيه من الايرادات .
- تقييم الاستثمارات الماليه والاوراق الماليه المتداوله .
- التمييز بين تلك المعاملات والاحداث الاخرى التى تؤدى الى الاعتراف بالاصول والالتزامات بالميزانيه ، وبين المعاملات والاحداث التى ينشا عنها وجود ارتباطات والتزامات محتمله فقط .
- اسس تحديد اعباء المخاطر المصرفيه العامه والمعالجه المحاسبيه لهذة الاعباء .

وقد تناولت تلك المعايير الافصاح عن المخاطر المصرفيه العامه ، وفقا للتشريعات او الظروف البيئيه المحليه التى تفرض على البنك تجنيب مبلغ معين كل عام يخصص لمواجهه المخاطر المصرفيه العامه مثل الخسائر المستقبليه او مخاطر اخرى لا يمكن التنبؤ بها ، بالاضافه الى مخصص خسائر القروض والسلفيات، وفى هذا السياق تناول المبدا رقم (٢٨) من مبادى الوثيقه الارشاديه لمقررات بازل ٣ عن الشمول المالى (Ureche et al , 2020) بعنوان " متطلبات الافصاح والشفافيه " ضروره قيام البنوك المركزيه كسلطه اشرافيه ورقابيه بالزام البنوك بنشر المعلومات الكميه والنوعيه عن الشمول المالى بانتظام وعلى اساس موحد ومناسب ، بحيث يسهل الوصول اليها والتحقق من حالتها الماليه وادائها ومدى تعرضهل للمخاطر ، والاسترتيجيات التى تتبناها لادارة تلك المخاطر ومدى تطبيقها لقواعد حوكمه الشركات ، كما يجب على البنوك المركزيه مطالبه جميع المؤسسات الماليه بالالتزام بمعايير المحاسبه الخاصه بها وتفعيل متطلبات الافصاح مما يعزز الشمول المالى ويدعه الاستقرار المالى فى القطاع المصرفى ، وانطلاقا مما سبق وتاكيدا على اهميه الافصاح عن معلومات الشمول المالى ، يقترح الباحث قائمه للافصاح عن معلومات الشمول المالى بشكل كمى ونوعى معا ، وذلك على النحو التالى :

جدول رقم (٣) يوضح المعلومات الكميه عن الشمول المالى :

بيان	الرمز	المصطلح
عدد الفروع	BR	Branches
عدد أجهزة الصراف الألي	ATM	Automatic Machine
بطاقات الخصم	DC	Debit Card
بطاقات الائتمان	CC	Credit Card
نقاط البيع	PO	Point Sales
شيكات المقاصة	Cheq	Clearing Chegue
ودائع الجمهور	DA	Deposits
التسهيلات الائتمانية المباشرة	DF	.Laones No
القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة	LSB	Loans granted to small businesses
التحويلات المالية من خلال نظام التسوية اللحظية بالعملة المحلية	SWIFT local currency	Local transfers through the SWIFT network in local currency
التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالدولار	SWIFT dollars	Local transfers through the SWIFT network in dollars
الكثافة المصرفية	BD	Banking Density

جدول (٤) يوضح المعلومات الماليه عن الشمول المالى

المعيار	المؤشر
أولاً: كفاية رأس المال	١-القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر
	٢-الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر
	٣-رأس المال الأساسي المستثمر إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر
	٤-الرافعة المالية
ثانياً: جودة الأصول	١-القروض غير المنتظمة إلي إجمالي القرض
	٢-مخصصات القروض إلي القروض المنتظمة
	٣-القروض المقدمة للقطاع الخاص إلي إجمالي القرض الممنوحة للعملاء

ثالثاً: الربحية	١-العائد علي متوسط الاصول
	٢-العائد علي متوسط حقوق الملكية
	٣-صافي هامش العائد
رابعاً: السيولة	١-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة المحلية
	٢-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة الاجنبية
	٣-الاوراق المالية إلي الاصول
	٤-الودائع إلي الأصول

ويرى الباحث ان الدافع الرئيسى وراء اقتراح قائمه للافصاح عن معلومات الشمول المالى بالقطاع المصرفى المصرى ، ان القوائم والتقارير الماليه لكافه المؤسسات المصرفيه لا تفصح افصاحا كاملا ومنفصلا ومنتظما عن المعلومات الكميه والنوعيه للشمول المالى ، والتى مما لاشك فيه اصبحت مطلب ضرورى للجهات الاشرافيه والرقابيه ، وليس فقط على المستوى المحلى وانما لما له من تاثير ايجابى على معدلات الاداء المصرفى والاستقرار المالى ككل ، ومن ثم تحقيق التنميه الاقتصاديه وفقا لرؤيه ٢٠٣٠م .

المبحث الثالث: الدراسة الميدانيه لاختبار فروض الدراسه.

استكمالا لما تم عرضه فى الدراسه النظريه ، وتحقيقا لاهداف البحث من حيث قياس اثر الشمول المالى على الاستقرار المالى بالبنوك التجاريه ، وسعيا نحو اختبار فروض البحث بشكل علمى ، يتناول الباحث فى الدراسه الميدانيه كل من : مجتمع البحث ، توصيف وقياس متغيرات البحث ، ادوات واجراءات الدراسه التطبيقيه، واخيرا تحليل النتائج واختبار الفروض ، وذلك على النحو التالى :

١- مجتمع البحث : يتكون مجتمع البحث من كافه البنوك التجاريه العامله فى مصر ، والتى يبلغ عددها ٣٨ بنك من واقع تقرير البنك المركزى المصرى عام ٢٠٢١م .

نموذج الدراسه :

يتضمن نموذج الدراسة ثلاثة متغيرات، وهي:

١- المتغير المستقل: الشمول المالي.
٢- المتغير التابع: الاستثمارات في البنوك المصرية.
٣- المتغير الوسيط: الاستقرار المالي.

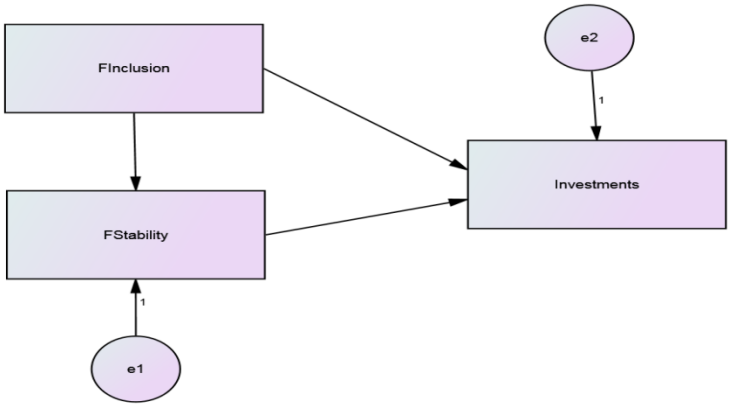

شكل رقم (١) نموذج الدراسة

المصدر: من إعداد الباحث .

٢- قياس متغيرات الدراسة:

أولاً : المتغير التابع : الاستثمارات، وتم قياسها باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في البنوك خلال فترة الدراسة.

ثانياً: المتغير المستقل: الشمول المالي:

تم قياس الشمول المالي في البنوك المصرية من خلال مؤشر عام يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية للشمول المالي، وتم الاعتماد علي نموذج مع إجراء بعض التعديلات بما يتلاءم مع طبيعة عمل البنوك المصرية، ويتكون المؤشر العام للشمول المالي من المؤشرات الفرعية التالية:

جدول رقم (٥) المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر العام للشمول المالي في البنوك المصرية

المتغيرات	الرمز	Variable
عدد الفروع	BR	Branches
عدد أجهزة الصراف الألي	ATM	Automatic Machine
بطاقات الخصم	DC	Debit Card
بطاقات الائتمان	CC	Credit Card
نقاط البيع	PO	Point Sales
شيكات المقاصة	Cheq	Clearing Chegue
ودائع الجمهور	DA	Deposits
التسهيلات الائتمانية المباشرة	DF	.Laones No
القروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة	LSB	Loans granted to small businesses
التحويلات المالية من خلال نظام التسوية اللحظية بالعملة المحلية	SWIFT local currency	Local transfers through the SWIFT network in local currency
التحويلات المحلية من خلال شبكة السويفت بالدولار	SWIFT dollars	Local transfers through the SWIFT network in dollars
الكثافة المصرفية	BD	Banking Density

ويتم حساب المؤشر العام مع اعتبار أن سنة الأساس هي عام ٢٠١٦ م ، ويتم مساواتها بمائة نقطة، ثم يقاس في السنوات التالية، مع ملاحظة مقدار التحسن إيجابياً أو سلبياً في مستوي الشمول المالي.

جدول رقم (٦) البيانات المستخدمة في حساب المؤشر

المتغيرات	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
BR	٣٦٥١	٣٧١٠	٣٧٦٦	٣٨٨٢	٤٠٠٩
ATM	٦٣٠٠	٦٩٠٠	٧٩٠٠	٩٨٠٠	١١٤٠٠
DC	١٢٦٧٧٢٧٥	١٣٩١٠٠٦٥	١٢٢٩٢٠٣٥	١٢٠٨٢٥١٣	١٥١٣٨٨٣٠
CC	٢٣٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠	٣٢٨٠٧٩١	٣٨٥٩٥٥٤	٤٧١٢٧٥٩
PO	٤٨٤٠٠	٥٠٨٠٠	٥٩٤٠٠	٦٢٨٠٠	٦٦٦٠٠

Cheq	١٣٢٦٦	١٢٨٨٦	١٣٤٣٩	١٣٥٠٠	١٢٤٤٩
DA	٨٢١٨٦٤	٩٧٩٧٨١	١١١١٤٧٣	١٣٢٢٨٠٧	١٩٣٨٧٥٧
DF	٥٤٩١٢٠	٥٨٧٨٥٢	٧١٧٩٩٩	٩٤٢٧٢٧	١٤٢٦٤٥٧
LSB	(%٤)	(%٣)	(%٣)	(%٩)	(%١٢)
SWIFT local currency	٣٣٩٤٧٢	١٠٣٤٥٤٩	١٠٢١٠٥٨	١٠٧٤٥٤٨	١١٩٧٦٣٥
SWIFT dollars	٩٨٨٥	٤٨٤٢	٥٤٨٢	٣٣٩٩	٨٣٦٧
BD	٢٢.٩	٢٣.٠	٢٣.١	٢٣.٥	٢٣.٣

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للأعوام (٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠)، التقرير السنوي لفترة الدراسة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرات السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للبنوك خلال فترة الدراسة.

ويتم حساب المؤشر العام وفقاً للخطوات التالية:

١- يتكون المؤشر من جميع المؤشرات الفرعية المذكورة سابقاً.

٢- تم أخذ عام ٢٠١٦ سنة أساس سيتم احتساب التغير بمستوي الشمول المالي بناءاً عليها، وذلك بسبب توفر بيانات حول المؤشرات الفرعية.

٣- تم توزيع المتغيرات الفرعية بأوزان نسبية متساوية، بحيث يكون مجموعها مساوي ١٠٠%، وبالتالي فإن الوزن النسبي للمؤشر الفرعي الواحد يعادل الوزن النسبي لمتوسط نصيب الفرع من إجمالي قيمة المتغير الفرعي، لذلك يتم تقييم جميع المتغيرات بأوزان نسبية متساوية.

٤- تحسب قيمة المؤشر الفرعي عن طريق حساب معدل التغير (قيمة المؤشر العام الحالي/قيمة المؤشر في سنة الأساس) ثم ضرب الناتج في الوزن النسبي للمتغير الفرعي.

٥- يتم جمع قيم المتغيرات الفرعية خلال عام المقارنة، ومقارنة النتيجة مع قيمة الأساس، وهي ١٠٠.

٦- يتم حساب نصيب، أو مساهمة كل بنك في هذا المؤشر عن طريق ضرب رأسمال كل بنك في هذا المؤشر.

وبتطبيق الخطوات السابقة تم حساب مؤشر الشمول المالي علي النحو التالي:

جدول (٧) حساب مؤشر الشمول المالي

السنه	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
قيمة المؤشر	١٠٠	١١٥.٦	١٢٤.٢	١٤٧.٣	١٨١.٨

مما سبق يتضح أن هناك تحسن في مستوي الشمول المالي في البنوك المصرية، مما يعكس الزيادة السنوية في كافة المتغيرات الداخلة في بناء المؤشر العام للشمول المالي في البنوك المصرية مثل زيادة عدد الفروع، وعدد الحسابات، وانتشار أجهزة الصرف الآلي، وبطاقات الخصم والائتمان...إلخ.

ثالثاَ: المتغير الوسيط : الاستقرار المالي:

لتحديد سلامة أو هشاشة القطاع المصرفي بشكل عام فإن ذلك يقتضي بناء مؤشر تجميعي واحد يعكس تلك القوة المالية، أو الهشاشة في النظام المصرفي باستخدام نسب مختارة لبعض المؤشرات، لأن الاعتماد علي مؤشر واحد أو أكثر قد يعطي صورة غير واضحة ودقيقة عن الوضع المالي الحقيقي للنظام المصرفي.

تم استخدام المؤشرات الفرعية التالية لبناء المؤشر:

جدول (٨) المؤشرات الفرعية المستخدمة لبناء مؤشر الاستقرار المالي

المعيار	المؤشر الفرعي
أولاً: كفاية رأس المال	١-القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر
	٢-الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر
	٣-رأس المال الأساسي المستثمر إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر
	٤-الرافعة المالية
ثانياً: جودة الأصول	١-القروض غير المنتظمة إلي إجمالي القرض
	٢-مخصصات القروض إلي القروض المنتظمة
	٣-القروض المقدمة للقطاع الخاص إلي إجمالي القرض الممنوحة للعملاء
ثالثاً: الربحية	١-العائد علي متوسط الاصول
	٢-العائد علي متوسط حقوق الملكية
	٣-صافي هامش العائد

رابعاً: السيولة	١-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة المحلية
	٢-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة الاجنبية
	٣-الاوراق المالية إلي الاصول
	٤-الودائع إلي الأصول
	٥-القروض إلي الودائع

المصدر: البنك المركزي المصري، مؤشرات السلامة المالية، ٢٠٢٠ م .

ولحساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي تم استخدام البيانات التالية:

جدول (٩) البيانات المستخدمة في حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

المعيار	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
اولا : كفاية رأس المال:					
١- القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	١٣.٧	١٣.٩	١٤.٥	١٤.٠	١٥.٢
٢- الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	١١.٨	١١.٨	١٢.٤	١١.٩	١٢.١
٣- رأس المال الأساسي المستثمر إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	١١.٥	١١.٤	١٢.١	١١.٧	٨.٨
٤- الرافعة المالية	٤.٦	٤.٣	٤.٢	٤.٨	٦.٠
ثانيا : جودة الأصول :					
١- القروض غير المنتظمة إلي إجمالي القرض	٩.٥	٨.٥	٧.١	٦.٠	٤.٩
٢- مخصصات القروض إلي القروض المنتظمة	٩٨.٩	٩٨.٩	٩٩.٠	٩٩.١	٩٨.٧
٣- القروض المقدمة للقطاع الخاص إلي إجمالي القرض الممنوحة للعملاء	٨٢.٧	٨٢.٦	٧٩.٨	٧١.٥	٦٣.٢
ثالثا : الربحية :					
١- العائد علي متوسط الاصول	١.٠	١.٣	١.٥	٢.٠	٢.٠
٢- العائد علي متوسط حقوق الملكية	١٣.٩	١٨.٩	٢٤.٤	٣٠.٩	٣٠.٩
٣- صافي هامش العائد	٣.٥	٣.٧	٤.٠	٤.٦	٤.٦
رابعا : السيولة :					
١- متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة المحلية	٦١.٨	٦٢.٧	٥٩.٠	٥٥.٤	٤٤.٩

٢- متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة الاجنبية	٥٥.٢	٥٧.٤	٥٢.٢	٦٠.٢	٧٣.٥
٣- الاوراق المالية إلي الاصول	١٧.٧	٣٢.٩	٢٤.٢	٢٠.٨	١٤.٢
٤- الودائع إلي الأصول	٨٣.٦	٨٤.٦	٨٤.٠	٧٩.٦	٦٩.٢
٥- القروض إلي الودائع	٤٢.٠	٤٠.٥	٤٠.٩	٤٧.٠	٤٤.٢

المصدر: البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي للأعوام ٢٠١٦، ٢٠١٧ ، ٢٠١٨ ، ٢٠١٩، ٢٠٢٠).

لبناء المؤشر التجميعي يجب تحويل البيانات إلي قيم معيارية، وإعطاء أوزان للمؤشرات، ثم يتم استخراج المؤشر التجميعي باستخدام طريقة المتوسط المرجع كما يلي (خلف، ٢٠١٧):

١- تحويل البيانات إلي قيم معيارية :

$$Z = A\text{-}Min/Sd$$

حيث :

Z: القيمة المعيارية للمؤشر.

A: القيم الأصلية للمؤشر.

Min: القيمة الصغرى للمؤشر.

Sd: الانحراف المعياري للمؤشر.

٢- إعطاء أوزان للمؤشرات :

يتم إعطاء أوزان للمؤشرات باستخدام طريقة المتوسط المرجح في بناء الاستقرار المالي، وسيتم الاعتماد علي الأوزان المتساوية للمؤشرات الداخلة ضمن مؤشر الاستقرار المالي، وهذا متبع في عدد من البنوك المركزية.

٣- بناء مؤشر الاستقرار المالي:

تعتمد طريقة المتوسط المرجح في بناء المؤشر التجميعي علي الصيغة الآتية:

$$FSI= \sum_{j=1}^{15}(D1 * W1 + (D2 * W2) + D3 * W3) + \cdots + Dn * Wn)/15$$

حيث أن:

FSI: قيمة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي.

D: تشير إلي القيمة المعيارية.

W: تشير إلي وزن المؤشر.

15: تمثل عدد المؤشرات الفرعية.

وبتطبيق الخطوات السابقة تم حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي علي النحو التالي:

جدول (١٠) حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي

المعيار	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
أولاً : كفاية رأس المال :					
١- القاعدة الرأسمالية إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	٠	٠.٣٣١٩٥٣	١.٣٢٧٨١٢	٠.٤٩٧٩٣	٢.٤٨٩٦٤٨
٢- الشريحة الأولي من رأس المال إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	٠	٠	٢.٣٥٣٣٩٤	٠.٣٩٢٢٣	١.١٧٦٦٩٧
٣- رأس المال الأساسي المستثمر إلي الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	٢.٠٥٥٧٤٥	١.٩٧٩٦٠٦	٢.٥١٢٥٧٧	٢.٢٠٨٠٢	٠
٤- الرافعة المالية	٠.٥٥٣٦٣٧	٠.١٣٨٤٠٩	٠	٠.٨٣٠٤٥	٢.٤٩١٣٦٤
الوزن	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٢٥	٠.٢٥
ثانياً: جودة الأصول :					
١- القروض غير المنتظمة إلي إجمالي القرض	٢.٤٨٣٧٦٧	١.٩٤٣٨١٧	١.١٨٧٨٨٨	٠.٥٩٣٩٤	٠
٢- مخصصات القروض إلي القروض المنتظمة	١.٣٤٨٤	١.٣٤٨٤	٢.٠٢٢٦	٢.٦٩٦٧٩	٠
٣- القروض المقدمة للقطاع الخاص إلي إجمالي القرض الممنوحة للعملاء	٢.٣٠٢٢١	٢.٢٩٠٤٠٣	١.٩٥٩٨٣	٠.٩٧٩٩١	٠
الوزن	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣

ثالثاً: الربحية :					
١-العائد علي متوسط الاصول	٠	٠.٦٨٢٨٧٧	١.١٣٨١٢٩	٢.٢٧٦٢٥	٢.٢٧٦٢٥٧
٢-العائد علي متوسط حقوق الملكية	٠	٠.٦٦٩٣٤٩	١.٤٠٥٦٣٤	٢.٢٧٥٧٨	٢.٢٧٥٧٨٨
٣-صافي هامش العائد	٠	٠.٣٩٤٥١٥	٠.٩٨٦٢٨٧	٢.١٦٩٨٣	٢.١٦٩٨٣٢
الوزن	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣	٠.٣٣
رابعاً: السيولة:					
١-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة المحلية	٢.٣٤٢٤١٥	٢.٤٦٧١٥٩	١.٩٥٤٣٢٢	١.٤٥٥٣٤	٠
٢-متوسط نسبة السيولة الفعلية لدي البنوك بالعملة الاجنبية	٠.٣٦٣٤٨٣	٠.٦٣٠٠٣٧	٠	٠.٩٦٩٢٨	٢.٥٨٠٧٢٨
٣-الاوراق المالية إلي الاصول	٠.٤٨٩٦٠٤	٢.٦١٥٨٨٤	١.٣٩٨٨٦٨	٠.٩٢٣٢٥	٠
٤-الودائع إلي الأصول	٢.٢٣٠٤٨٢	٢.٣٨٥٣٧٦	٢.٢٩٢٤٣٩	١.٦١٠٩	٠
٥-القروض إلي الودائع	٠.٥٥٦٤٣٤	٠	٠.١٤٨٣٨٢	٢.٤١١٢١	١.٣٧٢٥٣٧
الوزن	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٢
المؤشر التجميعي	٠.٩٢٠٣٨٦	١.١٩١٨٥٢	١.٣٧٩٢١٠	١.٤٨٦٠٧	١.١٢٢١٩٠

المصدر: من إعداد الباحث .

٣- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

- ✓ **الفرضية الأولي: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية.**

لاختبار صحة الفرضية الأولي تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول (١١) أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية

المتغير التابع	معامل التحديد	F	معاملات الانحدار			
			المتغير المستقل	β معامل الانحدار	T	Sig
الاستثمارات	%٢.٦	٣.٨٩٤	الشمول المالي	٠.٢٠٣	١.٩٧٣	٠.٠٥٠

يبين الجدول السابق أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك، حيث أظهرت نتائج التحليل أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \geq$ ٠.٠٥)، إذ بلغ معامل التحديد (٢.٦) بمعني أن ما قيمته ٢.٦% من التغيرات الحاصلة في الاستثمارات في البنوك المصرية ناتج عن الشمول المالي، كما بلغت قيمة تأثير β (٠.٢٠٣) مما يعني أن زيادة بدرجة واحدة في الشمول المالي في البنوك ينعكس بأثر إيجابي علي الاستثمارات في البنوك المصرية بقيمة (٠.٢٠٣)، ومما يؤكد هذه النتيجة قيمة T المحسوبة البالغة (١.٩٧٣)، مما يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية الأولي، وقبول الفرضية البديلة مما يعني أن للشمول المالي أثر ذو دلالة معنوية علي الاستثمارات في البنوك المصرية، وبذلك تم التحقق من الخطوة الأولي.

- ✓ **الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك التجارية المصرية.**

لاختبار صحة الفرضية الثانية تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك التجارية المصرية، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول (١٢) أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك التجارية المصرية

المتغير التابع	معامل التحديد	F	معاملات الانحدار			
			المتغير المستقل	β معامل الانحدار	T	Sig
الاستقرار المالي	%٢.٩	٤.٤٨٥	الشمول المالي	٠.٢٣٥	٢.١١٨	٠.٠٣٦

يبين الجدول السابق أثر الشمول المالي علي الاستقرار المالي في البنوك، حيث أظهرت نتائج التحليل أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \geq$ ٠.٠٥)، إذ بلغ معامل التحديد (٢.٩) بمعني أن ما قيمته ٢.٩% من التغيرات الحاصلة في الاستقرار المالي في البنوك المصرية ناتج عن الشمول المالي، كما بلغت قيمة تأثير β (٠.٢٣٥)، مما يعني أن زيادة بدرجة واحدة في الشمول المالي في البنوك ينعكس بأثر إيجابي علي الاستقرار المالي في البنوك المصرية بقيمة (٠.٢٣٥)، ومما يؤكد هذه النتيجة قيمة T المحسوبة البالغة (٢.١١٨)، مما يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية الثانية، وقبول الفرضية البديلة مما يعني أن للشمول المالي أثر ذو دلالة معنوية علي الاستقرار المالي في البنوك التجارية المصرية، وبذلك تم التحقق من الخطوة الثانية.

- ✓ **الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية.**

لاختبار صحة الفرضية الثالثة تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية، وكانت نتائج الاختبار كما يلي:

جدول (١٣) أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية

المتغير التابع	معامل التحديد	F	معاملات الانحدار			
			المتغير المستقل	β معامل الانحدار	T	Sig
الاستثمارات	%٦٢.٩	٢٥٠.٩٥٢	الاستقرار المالي	٠.٧٩٣	١٥.٨٤١	٠.٠٠٠

يبين الجدول السابق أثر الاستقرار المالي علي الاستثمارات في البنوك، حيث أظهرت نتائج التحليل أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\alpha \geq$ ٠.٠٥)، إذ بلغ معامل التحديد (٦٢.٩) بمعني أن ما قيمته ٦٢.٩% من التغيرات الحاصلة في الاستثمارات في البنوك المصرية ناتج عن الاستقرار المالي، كما بلغت قيمة تأثير β (٠.٧٩٣)، مما يعني أن زيادة بدرجة واحدة في الاستقرار المالي في

البنوك ينعكس بأثر إيجابي علي الاستثمارات في البنوك المصرية بقيمة (٠.٧٩٣)، ومما يؤكد هذه النتيجة قيمة T المحسوبة البالغة (٨٤١.١٥)، مما يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة مما يعني أن للاستقرار المالي أثر ذو دلالة معنوية علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية، وبذلك تم التحقق من الخطوة الثالثة.

- ✓ **الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في البنوك التجارية المصرية.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام البرنامج الاحصائي AMOS V. 24 المدعوم ببرنامج الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS V. 24 من أجل التحقق إذا كان هناك أثراً مباشراً، أو غير مباشر للشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية بوجود الاستقرار المالي كعامل وسيط.

جدول (١٤) نتائج اختبار تحليل المسار لأثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية بوجود الاستقرار المالي كمتغير وسيط

البيان	قيمة التأثير الكلي	SIG
الشمول المالي ← الاستثمارات	٠.٢٠٣	٠.٦٢٤
الشمول المالي ← الاستقرار المالي	٠.٢٣٥	٠.٠٣٤
الاستقرار المالي ← الاستثمارات	٠.٧٣٠	٠.٠٠٠

يشير الجدول السابق إلي نتائج اختبار أثر الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية بوجود الاستقرار المالي كمتغير وسيط، حيث بلغ قيمة تأثير الشمول المالي علي الاستثمارات في البنوك المصرية ٠.٢٠٣، كما بلغت قيمة تأثير الشمول المالي علي الاستقرار المالي ٠.٢٣٥، أما قيمة تأثير الاستقرار المالي علي الاستثمارات ٠.٧٣٠ ، وتشير هذه النتائج إلي أن قيمة تأثير الشمول المالي علي الاستثمارات أقل من تأثير الاستقرار المالي علي الاستثمارات في وجود المتغير الوسيط (الاستقرار المالي) وهو غير معنوي، كما أن تأثير الشمول المالي علي الاستقرار المالي أكبر وهو معنوي، بالإضافة إلي أن تأثير الاستقرار المالي علي الاستثمارات أكبر وأكثر

دلالة، مما يعني أنه لم يعد هناك تأثير للشمول المالي علي الاستثمارات بعد تحكم الاستقرار المالي كمتغير وسيط ، وبالتالي فإن الوساطة كلية، كما هو موضح بالشكل التالي:

وبالتالي يتم رفض الفرضية الصفرية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة، مما يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية.

النتائج:

توصل الباحث للنتائج التالية:

١- هناك تحسن في مستوي الشمول المالي في البنوك التجارية المصرية، مما يعكس الزيادة السنوية في كافة المتغيرات الداخلة في بناء المؤشر العام للشمول المالي في البنوك المصرية مثل زيادة عدد الفروع، وعدد الحسابات، انتشار أجهزة الصراف الآلي، وبطاقات الخصم والائتمان، نقاط البيع، ودائع الجمهور، والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة، ...إلخ.

٢- للشمول المالي أثر ذو دلالة معنوية علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية، وذلك بسبب أن التوسع في الخدمات المالية المبتكرة والمتقدمة، وجذب المزيد من التحويلات المالية، وتحسين نوعية الخدمات المالية، وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات يؤدي إلي تقوية قاعدة الودائع، وتحسين مرونة التمويل والاستثمار في القطاع المصرفي، بما يؤثر بشكل ملحوظ علي أوضاع السيولة، وينعكس ذلك علي تحسين عملية الوساطة للبنوك، وتوجيه الأرصدة الخامدة إلي استثمارات أكثر إنتاجية.

٣- للشمول المالي أثر ذو دلالة معنوية علي الاستقرار المالي في البنوك التجارية المصرية، وذلك بسبب أن تنويع الخدمات المصرفية، بالإضافة إلي تنوع الودائع، وتنوع محافظ الأصول والالتزامات، فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي علي حساب القطاع غير الرسمي سيؤدي إلي استقرار قاعدة الودائع، وتوزيع المخاطر وتفادي تركيزها، ويؤدي إلي الحد من المخاطرة الإجمالية لحافظة قروض البنك، بالإضافة إلي تدعيم فاعلية السياسة النقدية،

والحد من المخاطر التي تواجهها البنوك، مما سيؤدي إلي مرونة في النظام المالي، وسينعكس ذلك بالنهاية علي الاستقرار المالي في البنوك.

٤- للاستقرار المالي أثر ذو دلالة معنوية علي الاستثمارات في البنوك التجارية المصرية، وذلك بسبب أن تقوية قاعدة الودائع يؤدي إلي تحسن مؤشرات الأداء، وانخفاض مخاطر القطاع المصرفي واستقراراه، وبالتالي تحسين عملية الوساطة للبنوك بين الودائع والاستثمارات، مما ينعكس علي الاستثمارات في البنوك.

٥- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للاستقرار المالي كمتغير وسيط علي العلاقة بين الشمول المالي، والاستثمارات في البنوك التجارية المصرية، حيث أن تعزيز الشمول المالي يساهم في تحسين وصول الخدمات المالية للأفراد والمنشآت، وذلك عن طريق التوسع في الخدمات المالية المبتكرة وتبني استراتيجية قومية للتثقيف المالي وبما يحقق معالجة قضية نقص المعلومات، مما يؤدي إلي تيسير الحصول علي التمويل وخصوصاً للمشروعات الصغيرة، مما سيترتب عليه زيادة الاستقرار المالي، وبالتالي تحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات، وسينعكس ذلك علي زيادة الاستثمارات في البنوك.

٦- يعزز الشمول المالى اجراءات حمايه حقوق العملاء من خلال اعداد السياسات والتعليمات لضمان الشفافيه والافصاح التام عن المنتجات والخدمات وشروطها واحكامها تحقيقا للعداله وعدم التمييز بين العملاء .

٧- يحقق الشمول المالى ترشيد تكاليف الخدمات الماليه المقدمه للافراد والمؤسسات بمختلف القطاعات الماليه ، ومن ثم تحقق ميزه تنافسيه للمؤسسات الماليه والشركات الناشئهفى هذا المجال .

٨- يسهم التكنولوجيا الماليه فى تغيير هيكل الخدمات الماليه المصرفيه بشكل عام ، ومنهجيه واليات تقديم الخدمات الماليه المصرفيه للعملاء بشكل خاص ، الامر الذى يجعلها اسرع وارخص واكثر امنا وشفافيه ، فضلا عن تحسين جودة الخدمات الماليه المقدمه للعملاء .

٩- لا تفصح التقارير السنويه للبنوك التجاريه والقوائم والتقارير الماليه افصاحا كاملا ومنفصلا ومنتظما عن المعلومات الكميه والنوعيه للشمول المالى .

التوصيات :

وبناء علي ما سبق يوصي الباحث بالآتي:

١- يجب علي الحكومة التوسع في الشمول المالي من خلال تعزيز التمويل الشامل بما في ذلك السياسات، والمبادرات، والاصلاحات المؤسسية، والتنظيمات التي تؤدي الي القضاء علي عيوب السوق، مع ترجمتها الي استخدامات فعلية للخدمات المالية، وسرعة وصولها إلي القطاعات المهمشة، والتي لا تتمتع بالحماية، وذلك بسبب تأثيره علي النمو الاقتصادي، والاستقرار المالي، وتأثيره علي الأداء المالي.

٢- زيادة التثقيف المالي والتوعيه ، وإطلاق حملات توعية لزيادة مستوي الثقافة المالية بين الأفراد البالغين، والنساء بشكل خاص ، لتعزيز نشر الخدمات الماليه الرقميه ، كذلك حث البنوك المصريه على استمراريه تفعيل استراتيجيات الشمول المالى التى تدعم التنميه المستدامه وتحقيق التنميه الاقتصاديه والاستقرار المالى .

٣- تعظيم الاستفادة من التطور التكنولوجي، والطرق الحديثة من أجل الوصول إلي فئات أكبر من المجتمع، وتحفيز الابتكار التكنولوجي في مجال الخدمات، والمنتجات المالية.

٤- إعادة هيكلة البيانات الإدارية المتوفرة لدي البنوك لبناء قواعد بيانات تسمح بمراقبة تطور الشمول المالي.

٥- زيادة انتشار فروع مزودي الخدمات، والمنتجات المالية بما أنها الوسيلة الأكثر تفضيلاً بين الأفراد البالغين للحصول علي المنتجات والخدمات المالية، والتوسع في نقاط البيع،...إلخ.

٦- ضروره قيام البنوك المصريه بانشاء قاعدة بيانات شامله تتضمن سجلات البيانات الائتمانيه لقياس مستويات الشمول المالى .

٧- ضروره قيام البنك المركزى كسلطه اشرافيه ورقابيه بسن القوانين والتشريعات المصرفيه الجديدة ، وخلق بيئه تنظيميه واضحه بشان ضوابط ومحددات المشروعات

المتوسطه والصغيره ومتناهيه الصغر ، لتعزيز سبل امدادها بخدمات الشمول المالى .
٨- حث البنوك على تطبيق النماذج الكميه لقياس مستويات الشمول المالى ، وتداعيات التوسع فيه على تحسين الاداء المصرفى من جهه ، والاستقرار المالى بالقطاع المصرفى ككل من جهه اخرى .
٩- يجب على البنوك المصريه اصدار تقرير مفصل ومنفصل بشكل دورى منتظم ، بحيث يشمل المعلومات الكميه والماليه عن الشمول المالى وانعكاساتها على معدلات الاداء المصرفى وبما يتوافق مع متطلبات بازل ٣ للرقابه المصرفيه ومعايير المحاسبه المصريه والدوليه IFRS
١٠- ضروره قيام البنوك المصريه بتقديم خدمات ماليه مصرفيه مبتكره تلبى الاحتياجات اليوم ، للعملاء ، وتحديد اليات الاستفادة من هذة الخدمات الماليه الجديدة لاستقطاب عملاء جدد خاصه من الفئات المهمشه .
١١- حث الجامعات والمؤسسات الاكاديميه على القاء المحاضرات وتنظيم المؤتمرات وعقد ورش العمل التدريبيه بشان استراتيجيات الشمول المالى ، ودوره فى تحسين الاداء المصرفى وتحقيق الاستقرار المالى .

الدراسات المستقبليه التى ترتبط بمجالات البحث :

يمكن الباحثين اجراء المزيد من الدراسات والبحوث التى ترتبط بمحددات الشمول المالى وتاثيره على مهنه المحاسبه والمراجعه فى كل من :

١) قياس اثر تطبيق استراتيجات الشمول المالى على تعظيم قيمه المنشاه – دراسه تطبيقيه بالشركات المقيدة بسوق الاوراق الماليه المصريه .
٢) محددات تفعيل انشطه المراجعه الداخليه كمدخل مقترح لتقييم استراتيجات الشمول المالى بالبنوك التجاريه فى اطار مقررات بازل ٣ .
٣) نموذج محاسبى مقترح لاثر قياس محددات الشمول المالى على ضوابط منح الائتمان للمشروعات الصغيره والمتوسطه .
٤) استخدام اساليب المحاسبه الاداريه الاستراتيجيه كمدخل للرقابه على التكاليف وترشيد قرارات الشمول المالى – دراسه تطبيقيه بالمؤسسات الماليه .

المراجع :

اولا : المراجع العربيه :

١- ابراهيم ، محمد زيدان ، الصعيدى ، شريف سعد (٢٠١٨) ، " اثر مقررات بازل ٣ على قيمه البنك لتعزيز استقرار الشمول المالى – بالتطبيق على البنوك التجاريه العامله فى مصر " ، المؤتمر الثانى لقسم المحاسبه ، الابعاد المحاسبيه للشمول المالى فى اطار رؤيه مصر ٢٠٣٠ ، كليه التجارة ، جامعه الاسكندريه .

٢- السيد ، محمد يحيى فوزى ، محمد ، احمد متولى بدير (٢٠١٨) ، " فرص ومخاطر التكنولوجيا الماليه فى القطاع المالى : دراسه تطبيقيه على الاقتصاد المصرى " ، المعهد المصرفى المصرى ، العدد الرابع .

٣- أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية (٢٠١٩) ، " "العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي"، صندوق النقد العربي .

٤- البنك المركزي المصري (٢٠١٩، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١) ، "تقرير الاستقرار المالي".

٥- البنك المركزي المصري، "التقرير السنوي"، ٢٠١٧، ٢٠١٨، ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١

٦- البنك المركزى المصرى (٢٠٢٠)، " دور البنك المركزى المصرى فى تعزيز الشمول المالى " ، قطاع الرقابه والاشراف ، ادارة التعليمات الرقابيه .

٧- البنك المركزى المصرى (٢٠٢١) ، " تعليمات حمايه حقوق عملاء البنوك "، قطاع الرقابه والاشراف ، ادارة التعليمات الرقابيه.

٨- البنك الاهلى المصرى (٢٠٢١) ، " الثوره الرقميه فى البنوك " ، قطاع الدراسات المصرفيه والماليه .

٩- البنك الاهلى المصرى (٢٠١٩)،" اثار توسع تطبيقات الخدمات المصرفيه الالكترونيه " ، قطاع الدراسات المصرفيه والماليه .

١٠- اتحاد الصناعات المصريه ، اتحاد بنوك مصر (٢٠٢٠) ،" مشروع التحول الى الاقتصاد غير النقدى " ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، " النشرات السنوية للإحصاءات والمؤشرات المالية للبنوك عام (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧) ".

١١- الشكرجي، بشار (٢٠١٧) ، " التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الأهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية للمدة ٢٠٠٨ – ٢٠١٢"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٧، العدد ١، ص. ص. ٢٠٠- ٢٣٢.

١٢- بن رجب، جلال الدين (٢٠١٨) ، " "احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي، دولة الإمارات العربية المتحدة.
١٣- بنك الاسكندريه (٢٠٢١) ، " تقرير عن المدفوعات الالكترونيه فى القطاع المصرفى المصرى " .
١٤- بومدين، أونان (٢٠١٩) ، " تقييم أداء البنوك باستعمال معيار CAMELS"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحوث وتطوير الموارد البشرية، عدد ١٩، ص.ص. ١٤٢- ١١٧.
١٥- خلف، عمار حمد (٢٠١٦)، " قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق باستخدام نموذج ARDL للمدة ٢٠١٠ – ٢٠١٦ "، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد، العدد ١٠٤، المجلد ٢٤، ص.ص. ٢٧٨-٢٩٧.
١٦- عبد المتعال، عزة (٢٠١٨) ، " دور نظم المعلومات المحاسبيه وتكنولوجيا المعلومات فى تفعيل متطلبات الشمول المالى فى اطار رؤيه مصر المستقبليه ٢٠٣٠" ، المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبه والمراجعه ، الابعاد المحاسبيه والمهنيه للشمول المالى فى اطار رؤيه مصر ٢٠٣٠ ، كليه التجارة ، جامعه الاسكندريه .
١٧- عبد القادر بريش، غرابة زهير(٢٠١٥) ، "مقررات بازل ٣ ودورها في تحقيق مبادئ الحوكمة وتعزيز الاستقرار المالي والمصرفي العالمي"، مجلة الاقتصاد والمالية، الجزائر، ص. ٩٧ – ١١٨.
١٨- عجور حنين محمد بدر(٢٠١٧) ،" دور الاشتمال المالي لدي المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة – البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة .
١٩- عطيه، احمد عايش (٢٠١٨) ، " تفعيل متطلبات الشمول المالى من خلال استخدام الحوسبه السحابيه وتاثير ذلك محاسبيا "، المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبه والمراجعه ، الابعاد المحاسبيه والمهنيه للشمول المالى فى اطار رؤيه مصر ٢٠٣٠ ، كليه التجارة ، جامعه الاسكندريه .
٢٠- علي، محمد عوض العبيد (٢٠١٨) ، "دور البنوك المركزية في المحافظة علي الاستقرار المالي– دراسة حالة بنك السودان المركزي"، رسالة دكتوراه، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٢١- صالح، محمد احمد محمد ،عثمان، ياسمين مجدى رجب (٢٠١٨) ، " تاثير تطبيق لشمول المالى على الاستقرار للقطاع المصرفى " ، المؤتمر العلمى الثانى لقسم لمحاسبه والمراجعه ، الابعاد المحاسبيه والمهنيه للشمول المالى فى اطار رؤيه مصر ٢٠٣٠ م ، كليه التجارة ، جامعه الاسكندريه .

٢٢- ذهبي، ريمة (٢٠١٣) ، " الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (٢٠٠٣-٢٠١١) "، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر.

٢٣- كمال زيتوني، خبانة عبدالله (٢٠١٦) ، "أثر صدمات محددات الاستقرار المالي علي مؤشرات الأزمات المالية المصرفيه خلال الفترة ١٩٨٠ -٢٠١٤: دراسة حالة الجزائر"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، العدد ٢٧ ، المجلد (٢)، ص. ص. ١٩٩-٢١١.

٢٤- معهد الدراسات المصرفية (٢٠٢٠) ، "إضاءات مالية ومصرفية"، إضاءات نشرة توعوية، دولة الكويت، السلسلة الثامنة، العدد ٧.

٢٥- واصل، علياء عبد الحميد محمد (٢٠١٨) ، " دور تطبيقات تكنولوجيا المعلومات محاسبيا ومهنيا فى تفعيل متطلبات الشمول المالى لتحقيق استراتيجيه مصر ٢٠٣٠ م " ، المؤتمر العلمى الثانى لقسم المحاسبه والمراجعه ، الابعاد المحاسبيه والمهنيه للشمول المالى فى اطار رؤيه مصر ٢٠٣٠ م ، كليه التجارة ، جامعه الاسكندريه .

ثانيا : المراجع الاجنبيه :

1- Ahmed , M , Mostak and Mallick , Sushanta , (2017) , " Is Financial inclusion good for Bank stability " , International Evidence , Journal of economic behavior & organization, available at : http://dx.doi.org/10.1016/j.jebo.2017.07.027.

2- Akosah , N., Loloh, F., Lawson, N& Kumah, C. (2018), " Measuring Financial Stability in Ghana: A New Index-Based Approach " , Munich Personal RePEc Archive paper, University of the Witwatersrand and Bank of Ghana, Bank of Ghana.

3- Alex Bank , (2021) ," financial inclusion in Egypt " report.

4- Aymanns, C., Farmer, D., Kleinnijenhuis, A& Wetzer, T. (2018), " Models of Financial Stability and Their Application in Stress Tests , Handbook of Computational Economics, vol. 4, pp: 329-391.

5- Androsova, E. F., Vasy Lenko, O. (2016), "Simulation Evaluation of Financial Stability of the Banking Sector of Ukraine" , International Scientific and Production Journal, no.30.

6- Bernadette, V., O.(2020), " Financial Inclusion And Financial Stability In The Philippines " , Master's Thesis, Graduate School of Public Policy (GraSPP) The University of Tokyo, Tokyo, Japan.

7- Bose, S, Saha, (2019)," Non-financial disclosure And Market-based firm performance: The initiation of financial inclusion " , Journal of Contemporary Accounting & Economics, vol. 13, no. 3, pp: 263 – 281.

8- Bouvatier, V., Lepetit, L., Rehault, P.,& Strobel, F. (2018), " Bank insolvency risk and Z-score measures: caveats and best practice " , SSRN Electronic Journal , Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2892672.

9- Carlson, M., Correia, S., Luck, S. (2018), " The Effects of Banking Competition on Growth and Financial Stability: Evidence from the National Banking Era " , Working Papers, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3202489 .

10- Chai, S., Chen ,Y&Ye ,Y.(2018) ," Social Republic of china " , Available at http://www.albankaldawli.org/ar/topic/financial inclusion/overview

11- Dienillah, A.,A, Lukytawati, S.(networks and informal Financial inclusion in the people 2018) , " Impact Of Financial Inclusion On Financial Stability Based On Income Group Countries ", Bulletin of Monetary Economics and Banking, vol. 20, no. 4 , pp: 430-442.

12- Demirguc-Kunt A, Klapper, L, Singer & Hess, J (2020)," Measuring Financial Inclusion and the Fintech Revolution, the world bank.

13- García, M., J. (2016), " Can Financial Inclusion and Financial Stability Go Hand in Hand?" , Economic Journal Articles , vol . 21 , no . 2 , pp : 81-103.

14- Gonzalez-Paramo, J.M. (2021),"Financial innovation in the digital age: challenges for regulation and supervision ", Revista de Estabilidad Financiera, vol. 32, no. 30.

15- Inoue, T. (2018), "Financial inclusion and poverty reduction in India" , Journal of Financial Economic Policy, available on Emerald Insight at: www.emeraldinsight.com/1757-6385.htm.

16- Iqbal, B. (2017), "Role of banks in financial inclusion in India" , Contadina y Administration, 62 PP: 644–656.

17- Ismail, A, abd EL-Moneim , Y.(2018) ,"Accelerating financial inclusion in Egypt ", In scientific Conference 2 for accounting & Auditing Department , faculty of commerce, Alexandria university , pp:27-53.

18- Khan , S,(2020), " Technological Change , Financial Innovation , and diffusion in Indian banking sector-A move towards the next orbit " , international journal of scientific research and management, vol. 5, no.7 , pp:6075-6091.

19- Kumar , N. (2018) ," its Determinants: Evidence From India : Financial Inclusion, journal of Economics Policy, vol . 5 , no . 1 , PP : 4-19.

20- Maurer , B, Musaraj, S, & Small, I,(2018) ,"Money at the margins: global perspectives on technology , Financial inclusion , and design " , vol. 6 , berghahn books .

21- Mitton, L (2018)," Financial inclusion in the UK: Review of policy and practice, York, joseph Rowntree foundation.

22- Morgan, P.,peter, and pontines (2019)," Financial Stability and Financial Inclusion: the case of SME lending, the Singapore economic review, vol. 3, no. 1.

23- Morgan, P., Pontines, V. (2014), "Financial Stability and Financial Inclusion" , SSRN Electronic Journal , ADBI Working Paper 488.

24- Ouma, S., Odongo, T., Were, M. (2017), " Mobile financial services and financial inclusion: Is it a boon for savings mobilization? " , Review of accounting , vol . 7, pp: 29 – 35.

25- Ozili, Peterson k, (2020)," impact of digital finance on financial inclusion and stability", borsa Istanbul review, available at: http://www.elsevier.com/journals/borsa-istanbul-review/2214-8450.

26- Park, C.Y & Mercado (2019)," Financial Inclusion: new measurement and cross – country impact assessment.

27- Rajapathirana R, & Hui, Y, (2021)," Relationship between innovation capability, innovation type and firm performance", Journal of innovation & knowledge, vol. 3, no .1, pp: 44-55.

28- Sajuyigbe, A. (2017), " Influence Of Financial Inclusion And Social Inclusion On The Performance Of Women - Owned Businesses In Lagos State, Nigeria ", Scholedge International Journal Of Management & Development , Vol . 4 , NO . 3 , pp : 18-27.

29- Shihadeh, F. H, Hannon, A., & Wang, X., (2020), "Does financial inclusion improve the banks performance? Evidence from Jordan, in global tensions in financial markets, emerald publishing limited, pp: 117-138.

30- Suresh, A., Dutta, T.(2018) , " Economic Development and Women: Role Played by Financial Inclusion " , Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3102809
http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3102809

31- Tomas j, Solano, Raul, j. & Diofanor, f (2018), "Strategies of technological innovation in the financial system ", Contemporary Engineering Sciences, vol.11, no.18, pp: 861-869.

32- Varghese, G., Viswanathan, L. (2018), " Financial Inclusion: Opportunities, Issues and Challenges " , Theoretical Economics Letters, vol.8, pp: 1935-1942.

33- Vapulus Blog, (2018)," Financial inclusion", Available at http://www.vapulus.com/18.6.2018.

34- Ureche, T., Martello, R. & Acevedo, D. (2020)," Strategies of technological innovation in the financial system ".

35- Yao, M, Zheng, X &Xu, X, (2018) " Impact of payment technology innovations on the traditional financial industry: A focus on china ", Technological forecasting and social change.

36- Yusgiantoro, I., Soedarmono, W., Tarazi, A. (2018), "Bank consolidation and financial stability in Indonesia" , Working Papers, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3098862.